

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:

الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي

دراسة ميدانية بثانوية عمار بوجلال مبارك بمجانة برج بوعريريج

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التربية

إشراف الدكتور

- بن الطاهر حمزة

إعداد الطالبة:

- معضادي هاجر

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة المسيلة	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	د. علي شريف حورية
مناقشا	جامعة المسيلة	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	د. أرفيس مريم
مشرفا	جامعة المسيلة	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)	د. بن الطاهر حمزة

السنة الجامعية: 2023-2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف بن طاهر حمزة الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث كما أشكر كل أساتذة القسم على كل نصائحهم وتوجيهاتهم خاصة الأستاذ :

حلاب حلیم



إهداء

إلى التي ضححت بحياتها لسعادتي إلى التي ضححت من أجل نجاحي
إلى التي صارعت الحياة من أجل راحتي أُمي الغالية
إلى الذي أخذته الأقدار صدفه وتركني في مقتبل العمر
إلى أبي الغالي رحمه الله
إلى من شاركني هموم الحياة وأفراحها وكاننا سند لي أخواتي: أسيل، مريم
إلى من شاركاني هموم الدنيا القاسية إخوتي الأعزاء: ياسين حمزة

هاجر



ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى البحث عن الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي. وانطلقت دراستنا من تساؤل رئيسي هو:

ما علاقة الخلفية الاجتماعية بمتغير الأداء الوظيفي للأستاذ؟

وقد تفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت فيما يلي:

- هل تسهم الوضعية الاجتماعية المستقرة في التزام الأستاذ بانجاز جميع وظائفه البيداغوجية

- هل تسهم الوضعية الاقتصادية المريحة في تحسين التزامه المهني

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لتماشيه مع موضوع دراستنا

باعتداد على تقنيات الاستبيان للحصول على المعطيات الميدانية، وطبقا على عينة تتكون

من 30 أستاذ ثانوي؛ من ثانوية عمار بوجلال مبارك برج بوعريريج، وزعت العينة المتكونة

من 20 سؤال بطريقة عشوائية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- كلما كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ مستقرة كلما ارتفع مستوى الأداء البيداغوجي.

- كلما كانت الوضعية الاقتصادية للأستاذ مريحة كلما زاد مستوى الالتزام المهني.

الكلمات المفتاحية: الخلفية الاجتماعية، الأستاذ ، الأداء البيداغوجي.

Study Summary:

The study aimed to explore the influence of teachers' social background on their pedagogical performance. Our research began with the primary question:

What is the relationship between social background and teachers' job performance?

This main question led to several sub-questions:

- 1. Does a stable social situation contribute to teachers' commitment to fulfilling all their pedagogical functions?*
- 2. Does a comfortable economic situation contribute to improving their professional commitment?*

We employed a descriptive-analytical method due to its relevance to our study's focus. Field data were gathered using questionnaire techniques applied to a sample of 30 secondary school teachers from Ammar Boujlal Mubarak Secondary School in Bordj Bou Arreridj. The sample, comprising 20 questions, was distributed randomly. Our findings indicate:

- Teachers with more stable social situations tend to demonstrate higher levels of pedagogical performance.*
- Teachers with more comfortable economic situations exhibit greater professional commitment.*

Keywords: Social background, teacher, pedagogical performance.

فهرس

المحتويات

	ملخص الدراسة
	فهرس
	فهرس الجداول
أ-هـ	مقدمة
الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة	
8	تمهيد
9	1- أسباب اختيار الموضوع
9	2- أهمية وأهداف الدراسة.
10	3- الإشكالية .
11	4- الفرضيات
12	5- الدراسات السابقة
16	خلاصة الفصل
الفصل الأول: الخلفية الاجتماعية للأستاذ	
18	تمهيد:
19	1- العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للأستاذ
23	2- العوامل المؤثرة على الأستاذ
25	3- تأثير الجانب النفسي للأستاذ
27	4- العوامل المساعدة في الدور التربوي للأستاذ
31	5- الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع
38	خلاصة
الفصل الثاني: الأداء البيداغوجي لأستاذ التعليم الثانوي	
40	تمهيد:

41	1- الأداء الوظيفي
41	2- أنواع الأداء الوظيفي
42	3- مكونات الأداء
44	4-العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للمعلم.
50	5- نظريات الأداء الوظيفي
54	6- شروط توظيف أستاذ التعليم الثانوي في الجزائر.
55	7-خصائص أستاذ التعليم الثانوي.
58	8- العوامل المؤثرة في قراراتهم.
59	9- مهام أستاذ التعليم الثانوي.
63	الخلاصة:
الجانب التطبيقي	
الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	
66	تمهيد:
67	1- الدراسة الاستطلاعية
68	2- المنهج المستخدم
68	3- مجتمع وعينة الدراسة
70	4- أدوات جمع البيانات
73	5- إجراءات التطبيق الميداني للأداة
73	6- الأساليب الإحصائية المستخدمة
75	خلاصة
الفصل الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	

77	أولاً: عرض النتائج ومناقشتها
83	ثانياً: اختبار الفرضيات
83	1- نتائج الفرضية الجزئية الأولى تفسيرها ومناقشتها
84	2- نتائج الفرضية الجزئية الثانية تفسيرها ومناقشتها
85	3- نتائج الفرضية الجزئية العامة تفسيرها ومناقشتها
87	ثالثاً: استنتاجات عامة
88	رابعاً: توصيات واقتراحات
91	خاتمة
98	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
71	يوضح معاملات الارتباط بين كل سؤال من اسئلة المحورين في الاستبيان والدرجة الكلية لها.	1
72	يبين قيم ألفا كرومباخ لكل محور من والاستبيان ككل الخاص بالدراسة:	2
77	يوضح مستوى التوفر	3
78	يوضح قيمة الوسط المرجح والأوزان المئوية ودرجات الموافقة لمحاور الاستبيان :	4
78	جدول رقم 05 يبين التوزيع الطبيعي لاختبار (Kolmogorov-Smirnov)	5
79	يوضح استجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الأول الخاص بالفرضية الأولى.	6
81	يوضح استجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية.	7
83	يوضح النتائج الخاصة بالفرضية الأولى.	8
84	يوضح النتائج الخاصة بالفرضية الثانية	9
86	يبين معامل الارتباط بيرسون بين متغير الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي	10

مقدمة

مقدمة:

لقد تعقدت الحياة الاجتماعية بما يكفي لتفتح المجال أمام عملية التجديد أخذة على عاتقها تنمية المجتمع خاصة في ظل ما يشهده من تغيرات واسعة النطاق من حيث النوع والكم، الأمر الذي ساهم في زعزعة الواقع الاجتماعي المعاش بتجلي مظاهر التشتت والارتباك التي أحدثها التحول العميق في درجة الوعي الفكري، خاصة في ظل الديناميكية الاجتماعية الناتجة عن الاستخدام الموسع للتكنولوجيات والتقارب الحضاري، والتي كان من نتائجها التحول الإيديولوجي في طبيعة التفكير وبناء المعرفة من حيث الاختلاف والتعارض والانتشار الأمر الذي انعكس على المجتمع والسلوك الإنساني على حد سواء، حيث أصبحت هذه الخلفية بمثابة سلطة تمتلك قوة السيطرة المنظمة على مبادئ التنظيم تفعيله الذاتي والاستراتيجي، من حيث إنتاج العمليات الاجتماعية طرق اندماجها ضمن الحياة العامة وتقبل الأفراد والجماعات لذلك التحكم، وأمام هذه الخلفية لم يجد أمامه إلا إعادة النظر في صياغة البنية المعرفية والسلوكية خاصة وأن الخلفية في العصر الحديث أصبحت إلى حد كبير ناتج عن ديناميكية العمليات التغييرية، التي باتت تشكل محرك يمارس ضغوطه في جميع أجزاء المجتمع كالنظام الاجتماعية والفكرية والسلوكية أو على المستويات الثقافية والعلاقات والتفاعلات في وقت واحد وفي كل الاتجاهات.

وفي هذا السياق يتضح الارتباط الوثيق بين المنظومة التربوية والتعليمية والخلفية الاجتماعية المختلفة ذات الطابع المتسارع والمربك أحيانا خاصة وأنها تمتلك طبيعة يسودها الانفتاح على كل المستجدات العالمية والمحلية في أبعادها الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والسياسية، نتيجة لفعاليات التحديث واسعة النطاق والتطور الاجتماعي السريع وحركة المعرفة وانتشارها والتقارب والاحتكاك الحضاري، وتحول المشهد الثقافي الناجم عن الاستخدام الموسع لتكنولوجيا للإعلام والاتصال، الأمر الذي أدى إلى تغيرات كبيرة في عمق البنية الاجتماعية والمعرفية والقيمية والمعيارية السائدة، من هنا جاءت الحاجة لمحاولة تعميق الفهم للكشف عن طبيعة وملامح التأثيرات التي أحدثها هذا التحول في المجتمع وفي

البنية التعليمية خاصة منها أداء الأستاذ ويحث التحولات التي مست طبيعته أثناء الممارسة من حيث أنه مفهوم وممارسة، وفي هذا السياق يعتبر التعليم من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في العديد من الميادين الاجتماعية التربوية والاقتصادية هذا ما يؤكد أهميته باعتباره أهم المحددات في بناء السلوك الإنساني والاجتماعي للفرد وهو الفاعل الأساسي في بناء المجتمع، كما أنه مؤشر التقدم وفي هذا الإطار يصبح الأستاذ قاعدة أساسية في العملية التعليمية كما أنه فاعل مؤثر بشكل احترافي في نمو الفرد والمجتمع انطلاقاً من ضبط القواعد المهنية وقدرتها في إخضاع أدائه للتطوير أثناء ممارساته المتجددة للعملية التعليمية، وبعيدا عن المجال التداولي للعملية التعليمية التي تتخذ شكل روتيني يستدعي الأمر عملية التطوير من خلال البحث في العلاقة الكامنة بين المعرفة والغايات التي يسعى المجتمع لبعثها في الأجيال بصفة جوهرية وفعالة، وفي ضوء ذلك يتوجب إعادة قراءة العملية التعليمية في مجتمعنا قراءة تقوم على أساس النقد والتجديد حتى يتم التوفيق بين بناء الفكر والسلوك، وهنا تقع المفارقة بالنسبة للمنظومة التربوية والتعليمية في بحثها عن الانخراط في الممارسات التعليمية التي تعتمد مبدأ النقد الذي يخضع الواقع للتشريح خاصة في تأثيراته على الأداء التعليمي للأستاذ وما تغدو به هذه الأفكار من فهم للحقيقة التعليمية في المجتمع.

وعليه يستمد مفهوم الأداء فعاليته من قراءة الخلفية وفهم أحدث الواقع والوعي بتلك الحركة التفاعلية بين مفهوم الممارسة التعليمية في حد ذاتها ومجريات الأمور في البعد الاجتماعي الذي يشير إلى أن الأداء هو نشاط إنساني فكري ومعرفي يتغير وفق المستجدات التي تحدثها الظروف الاجتماعية المتحركة إلى حد بعيد فيه وفي مستوى التحول الذي يطرأ عليه كممارسة وكنباء منظم من العمليات التي لا تنفك تتجدد وتتطور بقدر ما تختلف وتتغير، مشكلا بذلك أفقا جديدا ينبع من عمق المحاكاة التي يحدثها الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية مع العالم المتغير والواقع المتجدد، الذي يجمع بين المتعارضات والمتناقضات، وفي هذا السياق تتطور ممارسة العملية التعليمية في ذاتها لتمتلك القدرة على

إرساء آليات الحراك والتفاعل البناء من أجل إنتاج مقومات ذاتية للنهوض بالمجتمع وتغيير الأداء الذي يستدعي تغيير النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره منهج نحو التقدم وليس مجرد تقنية لنقل المعارف، مع العمل على إعادة إنتاج أرضية الممارسة في حد ذاتها من حيث مقوماتها وآليات اشتغالها والأهداف المركزية المزمع تنفيذها في حالة تجمع بين الاحتياجات الأساسية للمجتمع وطموحاته ورهاناته لتتجسد في تحويل الأفكار إلى مفاهيم يتم ممارستها على أرض الواقع.

إن طبيعة الممارسة التعليمية يجب أن ترتقي لمستوى طموح المجتمع من أجل الخروج من كل ما يحمله الواقع من تحديات، وعليه فإن هذه الطبيعة يجب أن تتحول شيئاً فشيئاً إلى قوة اجتماعية موازية التجديد والفعالية، لتكريس مشروع مجتمعي والخروج بالأداء التعليمي من حالاته التقليدية التي تتميز بنقل المعرفة إلى حالة الممارسة التتموية الفاعلة، بإعلان القطيعة مع ما هو كائن والمشروع في العمل المبني الصالح الاجتماعي العام، ولعل الرهانات المطروحة في هذا الإطار وفي ظل الخلفية المتتالية والتطورات التي عرفها المشهد المعرفي في العالم تتمحور في الوقوف عند الخلفية التي أحدثتها حركة المجتمع العالمي والتي أعادت إنتاج الواقع الاجتماعي والثقافي كما غيرت في المظهر التعليمي بكل مظاهره. وفي مجتمع كثرت فيه التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عرف المجتمع الجزائري الكثير من التغيرات مر فيها منذ الاستقلال إلى غاية الآن بالعديد من التوترات نتيجة غياب الاستقرار في مختلف الأوضاع، الأمر الذي أدى بالمجتمع إلى التظاهر بمظهر الشتات والقصور والوهن ما أدى إلى الوقوع في جملة من الاختلالات العميقة التي شكلت تحدياً أمام الدولة في إعداد بناء البنية التحتية التي يتم بمقتضاها التعامل مع مختلف المواقف والمستجدات، خاصة ما فرضه العصر من صيغ جديدة للحياة الاجتماعية، وأمام هذه التحديات كان من الضروري إعادة النظر في التعليم وأداء الأستاذ كونه يحتل اليوم مكانة إستراتيجية وحيوية لمساهمته في بناء جيل جديد فاعل ذو سلوك إيجابي حريص على تحقيق التنمية الوطنية، كما يلعب أداء الأستاذ دوراً ريادياً في النهوض بالمجتمع، غير أن

الوضع لم يعد بذلك المستوى من القدرة حيث أنه منذ الاستقلال تجاوز تلك الآمال المتوقفة على التربية والتعليم والتي باتت هي الأخرى أمام تحدي كبير لم يعد بإمكانها تجاوزه مالم يتم تنمية أداء الأستاذ، وهنا يتطلب الوضع إعادة صياغة مضامينه بناء على مقتضيات التنمية البشرية وإنتاج الفكر والشخصية الاجتماعية المطلوبة حتى يتمكن المجتمع من وضع أسس تربوية تتماشى مع تطورات العصر.

وفي هذا الإطار ترجع أسباب اختيارنا للموضوع بالدرجة الأولى إلى التوجهات الفكرية التي يتم وفقها تحديد ميولاتنا البحثية والمعرفية كما يرجع توجهنا لهذا الحقل من المعرفة إلى اهتمامنا الكبير بالقضايا التربوية الكبرى محاولين في ذلك تقصي أهم المشكلات والتوترات التي تحدث على مستوى المنظومة التربوية وأهم الاختلالات التي مست مختلف مستويات ممارسة العملية التعليمية بالإضافة إلى الوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها الأستاذ أثناء أدائه لأدواره، ومن هنا يمكن تحديد الأسباب الرئيسية والدوافع الأولية في اختيارنا لموضوع الدراسة والمتعلقة بالوقوف على أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية الناتجة عن مرور المجمع الجزائري بمرحلة زمنية أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي العام والتعرف على أهم التأثيرات التي خلفتها على الفرد والأنظمة والمجتمع، بالإضافة إلى التغيير الذي مسى المنظومة التربوية في مستوياتها البنائية والوظيفية، والتعرف على مختلف التواترات الناتجة عنه، وما أحدثه من انعكاسات على الأبعاد الفكرية والتربوية والأخلاقية وعلى مستوى العلاقات والتفاعلات في بنية المجتمع الجزائري، الرغبة في الإلمام بمختلف الأبعاد التي تتحكم وتؤثر في مجريات العملية التعليمية وأداء الأستاذ خاصة في مرحلة التعليم الثانوي التي تعتبر منعطف مهم بالنسبة لفلسفة صناعة الأجيال وبناء الرأسمال البشري في المجتمع سواء تعلق الأمر بالبيئة التعليمية أو بالظروف والأوضاع التي يعيش ضمنها الأستاذ، الاهتمام الشخصي والموضوعي بمختلف المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالمنظومة التربوية والتعليمية، كونها تشكل الآلية الاجتماعية في إنتاج وإعادة إنتاج البنية الثقافية والقيمية والفكرية عند الأجيال، وبالرغم من الدراسات التي تهتم بالمنظومة التربوية إلا

أن الأمر لا يزال بحاجة إلى البحث المعمق حول الظروف التي تؤثر على أداء الأستاذ وفعاليته والتي تساهم في فهم وتقصي العوامل المتحركة في حركته بالسلب أو الإيجاب حتى يتسنى للمجتمع أن يحدد الفلسفة الإصلاحية التي يجب تبنيها في تنميته ليتم في ضوءه تأهيل المنظومة لتكون قادرة على التكيف مع التغيرات العالمية والمعرفية.

وأمام الواقع الذي أعاد صياغة المنظومة التربوية والتعليمية تستمد دراستنا أهميتها من القضايا التي تبحث فيها ومن الإسهامات العلمية التي تقدمها للمجتمع لتشكل مرجعية معرفية بالنسبة للباحثين في الإطار الاجتماعي العام وفي البعد التربوي، كما تساهم في تمكين المجتمع من الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها والتي تؤثر على مستوياته البنائية والوظيفية وتعيق تقدمه وحركته الأمنية نحو التطور، كما تكمن أهميتها في الوقوف على أهم التغيرات التي مر بها المجتمع منذ الاستقلال وتسليط الضوء على انعكاساتها على البيئة التربوية وما خلفه ذلك من عراقيل حالت دون السير الحسن للمنظومة التربوية والتعليمية في المجتمع، ويمكن أيضا تحديد أهمية الموضوع النظرية والعملية في إظهار الدور الكبير الذي يلعبه التعليم والأستاذ في تجاوز التحديات الكبرى التي كانت وما تزال تواجه المجتمع خاصة في امتلاك القدرة على التكيف مع المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية، كما تتضمن هذه الدراسة بيان أهمية المنظومة التربوية ودور الأستاذ في تنمية الأجيال والاستثمار فيهم وإعدادهم بشكل يسمح بمواجهة كل التغيرات العلمية والتكنولوجية والثقافية والقيمية المصاحبة لعصر العولمة كما تساهم نتائج هذه الدراسة في إعطاء أفاق جديدة في مستويات البحوث الأكاديمية التي تبحث في مجال التربية والتعليم، كما تفتح المجال للباحثين في إعادة طرح القضايا التربوية ومشكلات الأداء ومختلف القضايا التي تتعلق بتكوين وإعداد الأساتذة وتأهيلهم في العصر الراهن وبذلك تشكل مرجعية لمواضيع بحثية جديدة.

وعليه ووفق هذا الطرح تهدف هذه الدراسة إلى البحث في كل ما نصبوا إليه من غايات في البعدين النظري والميداني خاصة وأن الهدف الأساسي هو الوقوف على الحقائق وكشف التفاعلات التي تحدث بين متغيرات البحث بالإضافة إلى التعرف على القوانين التي تتحكم

في الظواهر الاجتماعية المختلفة، وتهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الغايات، التي تعبر في إطارها العام عن الترجمة الفعلية والواقعية للانعكاسات التي خلفتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التربوية والثقافية الراهنة على أداء الأستاذ وفعاليته التي تعمل على الاهتمام ببلورة التوجه العام للتربية والتعليم القائم على آلية تنمية الأجيال وتوجيههم لبناء المستقبل والحفاظ على مقومات المجتمع وبعث عناصر التجديد والتطوير، ومن هنا سعينا في إطار هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها التعرف على الواقع الفعلي لأداء أستاذة التعليم الثانوي في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات التي يعرفها، كما تهدف للتعرف على موقف الأستاذ من الأداء التربوي والتعليمي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع، وكيفية تفاعله ومسايرته للتغيرات والإصلاحات التربوية الراهنة، والوقوف على الشروط التي فرضها العصر الراهن التي تتطلب الربط بين المجتمع وعناصر التجديد في المنظومة التربوية والوقوف على دور الأستاذ في بناء الأجيال واعتباره آلية في البناء والتنمية ومواجهة تحديات المستقبل ومتغيرات العصر، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات التي انعكست على أداء الأستاذ سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي ولبلوغ هدفنا ارتأينا تقديم الموضوع إلى بايين باب نظري وباب تطبيقي .

المقدمة ثم الفصل التمهيدي الذي احتوى على الإشكالية والفرضيات وأهداف وأهمية الدراسة وحددنا فيه بعض المفاهيم الإجرائية للدراسة ثم بعد ذلك تناولنا الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث ثم تناولنا الفصل الأول تطرقنا فيه إلى التحدث عن الخلفية الاجتماعية للأستاذ ثم الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى التحدث عن الأداء البيداغوجي لأستاذ التعليم الثانوي وأخيرا الجانب التطبيقي وفيه فصلين الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة وأنهينا الدراسة "بخاتمة" شاملة لموضوع الدراسة.

الإطار العام للدراسة

- 1- إشكالية الدراسة.
- 2- فرضيات الدراسة.
- 3- أهمية الدراسة .
- 4- أهداف الدراسة .
- 5- مفاهيم و مصطلحات الدراسة .
- 6- الدراسات السابقة .

تمهيد

لاشك أن اختيار الموضوع يثير في ذات الباحث تساؤلات عديدة حول ما يريد معرفته، أو ما يهدف الوصول إليه أو استكشافه، و بما أن سيرورة البحث تقتضي الانتقال من الطابع المجرد إلى الطابع الإجرائي، فإن الضرورة المنهجية تقتضي من الباحث للإجابة على أسئلة الإشكالية، بناء فرضيات أو إجابات مؤقتة انطلاقاً من الأدب النظري أو من الواقع من أجل التحقق منها إمبريقياً، وهذا على حسب أهداف البحث التي تحدد بدورها المجال البشري للبحث الذي ستجرى عليه الدراسة الميدانية (من خلال تطبيق الأداة)، وكذا المنهج الذي تفرض طبيعة الموضوع و الهدف منه، و يتم تحقيق هذا من خلال أهم خطوة في البحث العلمي وهي الاختيار الأنسب لأدوات الاستقصاء الملائمة للجمع المعلومات أو المعطيات التي ستسمح باختبار الفرضيات.

و من هذا المنطلق جاء هذا الفصل لنطرح فيه إشكالية الدراسة، وفرضياته وأهم المفاهيم التي هيكلت النموذج التحليلي لهذه الدراسة، وكذا أسباب اختيار الموضوع والأهمية الدراسة والأهداف المرجوة منها. و في الأخير تم عرض المقاربة النظرية التي تقوم عليها الدراسة .

1- الإشكالية:

يعد الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، سواء كان طبيعياً أو بيولوجياً أو اجتماعياً، عاملاً أساسياً في تشكيل توجهاته ومواقفه. يتمثل ذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تفسر على أنها عملية تطبيع اجتماعي تحول الكائن الطبيعي إلى كائن ثقافي اجتماعي، قادر على بناء علاقات وتفاعلات مع الأفراد الآخرين من أجل التعاون والتكامل. تتشكل الخلفية الاجتماعية من خلال تفاعل مستمر بين مصادر ثقافية واجتماعية متنوعة، والتي تتطور مع مرور الوقت وتؤثر في بناء الأفكار والمعتقدات والاتجاهات التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل سلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم في سياقات اجتماعية متعددة.

في السياق التعليمي، تلعب الخلفية الاجتماعية دوراً محورياً في تحديد كيفية وصول الأفراد إلى الموارد التعليمية وكيفية استغلالها. يمكن أن تتأثر جودة التعليم الذي يقدم بفعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بالخلفية الاجتماعية للأفراد العاملين في المؤسسات التعليمية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي خلفية اجتماعية متميزة إلى تحسين القدرة على الوصول إلى موارد تعليمية إضافية، بينما قد تؤدي خلفية أقل دعماً إلى تقييد الوصول إلى هذه الموارد، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم.

تسهم الخلفية الثقافية للأفراد أيضاً في تشكيل كيفية تفاعل الأساتذة مع زملائهم وتلاميذهم، مما ينعكس بدوره على استراتيجيات التدريس والتقييم التي يتبعونها. ويمكن أن تؤثر الخلفية الاجتماعية للأساتذة في اختياراتهم التربوية، حيث قد يتبنون أساليب تعليمية معينة بناء على القيم والمعتقدات التي يحملونها. هذه الاختيارات يمكن أن تؤثر على فعالية العملية التعليمية وتجربة الطلاب، مما يجعل فهم الخلفية الاجتماعية للأساتذة أمراً ضرورياً لتحسين ممارسات التعليم والتعلم.

علاوة على ذلك، تلعب العوامل الاجتماعية دوراً في تشكيل القيم والمعتقدات الشخصية للأفراد، مما يؤثر على كيفية تعاملهم مع التحديات المهنية والمهام اليومية. على سبيل المثال، قد تؤدي الخلفية الاجتماعية للأساتذة إلى تأثيرات على استجابته للتحديات التي تواجهه في عمله، وعلى الطريقة التي يدير بها الفصل الدراسي ويتفاعل مع الطلاب. لذا، فإن دراسة العلاقة بين الخلفية الاجتماعية للأساتذة والأداء البيداغوجي في العملية التعليمية تعد أمراً أساسياً لفهم كيف يمكن تحسين فعالية التعليم.

تستند هذه الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين. الأولى تتعلق بتأثير الواقع الاقتصادي كعامل مؤثر في تشكيل الاتجاهات القيمية للأفراد، حيث يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية على القيم والمعتقدات التي يحملها الأفراد والتي بدورها تؤثر على أدائهم المهني. والثانية تتعلق بتأثير الحياة الاجتماعية بما تحمله

من تجارب معيارية مرتبطة بالسياقات السابقة والخبرات الحياتية، حيث تساهم هذه التجارب في تشكيل كيفية تعامل الأفراد مع المهام والضغوطات في بيئة العمل.

ومن خلال هذا يمكن طرح السؤال التالي:

السؤال الرئيسي:

ما علاقة الخلفية الاجتماعية للأستاذ الثانوي بالأداء البيداغوجي؟

الأسئلة الفرعية:

1/ هل تسهم الوضعية الاجتماعية المستقرة في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية؟

2/ هل تسهم الوضعية الاقتصادية المريحة في رفع كفاءة الأداء المهني للأستاذ؟

I- أسباب اختيار الموضوع:

على غرار كل الدراسات ترتبط الدراسة التي بين أيدينا بمجموعة من الدوافع و الأسباب، والتي سنوجزها فيما يلي:

الأسباب الذاتية :

1- رغبتنا الجامعة في معرفة مكن العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي للأستاذ الثانوي.

2- كون هذا الموضوع يندرج ضمن اهتماماتنا العلمية، بالإضافة لتقديرنا بأنه في حدود إمكانياتنا.

3- كون قضية الأداء الوظيفي من أهم أسباب نجاح مختلف المؤسسات التربوية في الدول المتقدمة وعلى رأسها اليابان.

4- الرغبة في فهم موضوع الخلفية الاجتماعية بعد وصف و تفسير العلاقة التي تربطه بالأداء البيداغوجي.

الأسباب الموضوعية:

لعل أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيارنا دراسة هذا الموضوع هي ما نوجزه في ما يلي:

1- كون موضوع الأداء البيداغوجي من أكثر المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين في مجال تخصصنا، إضافة لكونه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد حيرت الباحثين ومسؤولي المؤسسات على حد سواء.

2- الرغبة في الكشف عن العلاقة الموجودة بين الوسط الاجتماعي من جهة كأحد أهم الأبعاد وأثقل العوامل التي ترتبط بالأداء البيداغوجي من جهة أخرى.

3- محاولة تقديم المساهمة العلمية بهذه الدراسة في حقل علم الاجتماع، و بالضبط في ميدان علم اجتماع التربية. خاصة في ظل الغياب شبه تام للدراسات العلمية والمؤلفات حول الخلفية الاجتماعية في العالم العربي وخاصة الجزائر.

4- السعي إلى إبراز أهمية القيم في العمل من خلال الكشف عن دور الإداء الفاعلية التربوية البيداغوجي في تحقيق الفاعلية التربوية.

2- الفرضيات:

على اعتبار الفرضيات هي أهم عناصر البحث العلمي، حيث تعرف على أنها إجابات مقترحة لسؤال البحث و تصريح يوضح في جملة أو أكثر عن علاقة قائمة بين حدين أو أكثر، و عليه تم صياغة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء البيداغوجي للأستاذ الثانوي، فكلما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة، كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه.

الفرضيات الفرعية:

- كلما كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ مستقرة كلما ارتفع مستوى الأداء البيداغوجي.
- كلما كانت الوضعية الاقتصادية للأستاذ مريحة كلما زاد مستوى الالتزام المهني.

3-أهمية وأهداف الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوعا هاما و حيويا و هو الإداء البيداغوجي، حيث يعتبر من المواضيع الهامة التي تشغل بال الباحثين في مختلف التخصصات ذات العلاقة بالتنظيم و التسيير الإداري والتربوي.

إضافة إلى عدم دراسة هذا الموضوع بالثانويات ، فقد جاءت هذه الدراسة من اجل الوقوف على واقعها، ثم تنبيه القائمين على شؤونها بما يأمل الباحث أنه سيساعد المؤسسة على التعرف على المتغيرات التي من شأنها رفع الأداء البيداغوجي للأستاذ الثانوي.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- 1- السعي إلى استكشاف واقع العمل البيداغوجي للأستاذ الثانوي.
- 2- نهدف إلى المساهمة في اكتشاف نقاط القوة و الضعف التي ترتبط بالأداء البيداغوجي في الثانوية.

3- المساهمة في تطوير الأداء من خلال محاولة التعرف على مستوى الأداء البيداغوجي عند الأساتذة في المؤسسة.

4- مفاهيم الدراسة:

- الأداء الوظيفي:

1-1- تعريف الأداء:

أ- لغة: أدى تأدية، أوصله وقضاه، وهو أدى الأمانة من غيره، وتأدية له حقه أي قضيته. (محمد بن يعقوب، 1987، ص 1624).

ب- اصطلاحاً: الأداء هو عبارة عن سلسلة من الإجراءات، والممارسات التي يقوم به المعلم قبل الحصة الصفية، وأثناءها وتشمل (التخطيط، التنفيذ، إدارة الصفوف وضبط السلوك الشخصي للمعلم والعلاقة المتبادلة بينه وبين تلاميذه داخل الحجرة الصفية). (غازي 2005 ص 139).

الأداء البيداغوجي:

هو العمليات وطرق ممارسة مهام التعليم وتلقين الدروس من أجل الوصول إلى اكمل وجه من الاداء وتحقيق الاهداف الاجرائية المتنوعة.

الأستاذ الثانوي:

المُدْرَسُ أَوْ الْمُعَلِّمُ هُوَ مَنْ يَمْتَلِكُ قَدْرَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَيَقُومُ بِإِصْلَاحِهَا (نَقْلَهَا) إِلَى الْآخَرِينَ كَمَا يُسَاعِدُ الطَّلَابَ عَلَى اِكْتِسَابِ الْمَعْرِفَةِ أَوْ الْكِفَاءَةِ أَوْ الْفَضِيلَةِ.

الخلفية الاجتماعية

الخلفيات الاجتماعية تشير إلى المعرفة والتجارب الثقافية التي يمتلكها الشخص، بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات التي يعتنقها. تتأثر الخلفيات الثقافية بعوامل مثل الدين واللغة والتربية والتعليم والبيئة الاجتماعية. أما الثقافة الاجتماعية، فهي تشير إلى القيم والمعتقدات والسلوكيات التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد الموجودين في نفس البيئة الاجتماعية. تؤثر العوامل الاجتماعية مثل النظام الاقتصادي والسياسي والقوانين والتوجهات الاجتماعية في تشكيل الثقافة الاجتماعية لمجتمع معين. تعتبر الخلفيات الثقافية والثقافة الاجتماعية مهمة في تحديد السلوك والتفكير والتفاعلات الاجتماعية للأفراد والمجتمعات.

5- الدراسات السابقة:

1-الدراسات العربية :

* قام توفيق شحرور بدراسة حول الرقابة و علاقتها بكفاءة الأداء للأستاذ الابتدائي سنة 2011 م , حيث تهيكلت الإشكالية حول السؤال التالي : ما علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة أداء الاستاذ في المدرسة الابتدائية وكانت اجريت على عينة من المدارس بمدينة الرياض؟
وتفرعت عنه الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أساليب و أدوات الرقابة على أداء الأستاذ في المدرسة الابتدائية ؟
- ما مدى فعالية الرقابة الإدارية في المدرسة الابتدائية ؟.
- ما الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الإدارية الفعالة ؟
- ما أهم متطلبات الرقابة الإدارية الفعالة لرفع مستوى أداء الأستاذ في المدرسة الابتدائية ؟
- ما العلاقة بين كل من الأساليب الرقابية و مستوى كفاءة الأداء ؟
- ما العلاقة بين المتغيرات للأستاذ في المدرسة الابتدائية ووجهة نظرهم في مدى فاعلية الرقابة الإدارية بالمدرسة ؟

وتهدف الدراسة إلى البحث عن علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة الأداء, و ذلك من خلال التعرف على أساليب و أدوات الرقابة الإدارية على نشاط الأستاذ في المدرسة الابتدائية بمدينة الرياض, و من ثم الكشف عن مدى فعالية ما يستخدم من أساليب رقابية ثم التعرف على معوقات تطبيق الرقابة الفعالة بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات و التوصيات و آليات تنفيذها لتفعيل النشاط الرقابي في المدرسة الابتدائية مستوى أداء الأساتذة.

و لتحقيق الأهداف استعمل الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي في تحقيق الدراسة و اقتصرت الدراسة على الأساتذة في مجال المراقبة و التفتيش و البالغ عددهم أثناء تطبيق الدراسة 323 موظفا, و قد تم تطبيق الدراسة بأسلوب المسح الشامل على جميع مفردات مجتمع الدراسة باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات و المعلومات

و قد شملت الاستبانة على بيانات شخصية و بيانات خاصة بكل سؤال من أسئلة الدراسة و قد توصل الباحث إلى نتائج مفادها :

- 1) يتم ممارسة أنواع مختلفة من الأساليب أو الأدوات الرقابية على أداء الأستاذ في المدرسة الابتدائية.
- 2) عدم فاعلية غالبية الأساليب و الأدوات الرقابية في المدارس في رفع مستوى الأداء.

(3) الرقابة الإدارية تركز على تصيد الأخطاء دون الاهتمام بتقويم الأخطاء و الانحرافات الناجمة عن الأداء.

(4) ممارسة الرقابة الإدارية يتم بالأسلوب التسلطي في المراقبة و المتابعة.

(5) قلة اهتمام الرقابة الإدارية بالمحافظة على امن و سلامة الأساتذة.

(6) إن الأساليب الرقابية المتبعة بالمدارس لا تركز على تطوير الأداء.

(7) هناك قلة الاهتمام بعقد اللقاءات الدورية المنتظمة بين المشرفين والأساتذة و المديرين و العاملين لمواجهة المشكلات و معوقات الأداء.

(8) وجود بعض الظواهر السلبية في بيئة العمل الداخلية بالمدارس تشكل احد الصعوبات التي تحد من تطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأداء.

(9) احد ابرز الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على أداء الأساتذة كثر أعباء و كثرة المهام الملقاة على الأساتذة و طبيعة العمل التي تحد من وضع نظم و معايير قياسية فعالة عن أداء العمل.

ويمكن الإشارة هنا أن هذه الدراسة جاءت لتتفق مع دراستنا في متغير الرقابة، إلا أنهما يختلفان في المتغير الذي يتأثر بالرقابة.

كما أن من ابرز نتائج هذه الدراسة هي أن الرقابة الإدارية تمارس بالأسلوب التسلطي و هذه النتيجة تصب في إشكال دراستنا و هو الكشف عن نوع الأسلوب الرقابي الفعال الذي يحقق أكثر فعالية في تحقيق الأداء البيداغوجي داخل المؤسسة.

وقد تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام هذه الدراسة أسلوب المسح الشامل على جميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددهم 323 موظف و نحن باعتبار مجتمع البحث كبير فانه يلزم علينا استخدام أسلوب الحصر بالعينة.

2-الدراسات المحلية:

* قامت منيرة فيراسي بدراسة حول الوضعية الاجتماعية للعامل ودورها في ضبط السلوك التنظيمي للعامل دراسة ميدانية سنة 2010 م .

وقد تمحورت الإشكالية حول مدى تأثير الوضعية الاجتماعية للعامل داخل المنظمة في تحديد سلوكيات و تصرفات الأفراد من خلال طرح التساؤلات التالية :

1- كيف تؤثر الوضعية الاجتماعية داخل المؤسسة على سلوكيات أعضائها من حيث مستوى الأداء ؟

ب- هل يتأثر الوضع الاجتماعي لدى العامل بأسلوب المتابعة التي تقيم نشاطاته ؟

ج- إلى أي مدى يؤدي الوضع الأسري إلى عدم احترام العمال للنظام الداخلي للمؤسسة؟

و كان الهدف من هذه الدراسة يتمثل في:

*الوصول إلى نتائج تبين مدى أهمية الخبرات السابقة وتأثيرها داخل المؤسسة في متابعة أداء العاملين واحترام قواعد المؤسسة .

*الوصول إلى حقائق علمية توضح الآثار السلبية التي تتركها الأوضاع الاجتماعية في نفسية العامل . واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لوصف و تحليل هذه الظاهرة .

كذلك استعانت بمنهج دراسة حالة من حيث مقابلة جميع حالات العينة و تحليلها و اقتربت من عينة قدرت ب 30 مبحوث من مجموع 360 و , كان نوع العينة المختارة طبقية عشوائية ووظفت أداة المقابلة كأداة رئيسية و استعانت بالوثائق الإدارية .

حيث توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها :

أن الوضعية الاجتماعية دور كبير في تسيير العمل و رفع مستوى الأداء بالإضافة إلى احترام العاملين للأنظمة و قواعد المؤسسة كذلك استنتجت أن الخبرة الحياتية للعامل تلعب دور في ضبط السلوك.

يمكن القول أن هذه الدراسة تشبه إلى حد كبير دراستنا, و ذلك أن الدراسة تناولت دور الوضعية الاجتماعية في ضبط سلوك العامل داخل التنظيم بشكل عام وما نود الكشف عليه هو تناول جانب من السلوك التنظيمي للعامل و هو الأداء البيداغوجي و إبراز دور الخلفية الاجتماعية في تحقيقه و إلى أي مدى ؟

كما أن الدراسة آلت إلى نتيجة مفادها أن الثقافة الاجتماعية هي المشكل الذي يواجهه العامل و والتعارض بين ثقافة المجتمع وثقافة المؤسسة كما تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في توظيف المنهج الوصفي لوصف و تحليل الظاهرة

خلاصة الفصل :

انطلاقا مما طرح في هذا الفصل و الخاص بالمقاربة المنهجية للبحث و بعد صياغة الإشكالية في إطارها النظري، و بعد صياغة الفرضيات كإجابات مؤقتة لأسئلة الإشكالية، وبعد عرض مجمل الخطوات المنهجية الإجرائية للبحث، فإننا نرى بأن الضرورة المنهجية منا أن نحاول وبالتفصيل أن نقدم شرحا نظريا لأهم المفاهيم التي يتشكل عليها البحث، وذلك من خلال الفصول النظرية، حيث أننا سنحاول استعراض مفهوم الرقابة الإدارية، وأنواعها المختلفة... الخ، ثم نتعرض لواقع الرقابة الإدارية ومدى تأثيرها على الاداء البيداغوجي في المؤسسات المختلفة، لاسيما الصناعية منها، الأمر الذي سيظهر تباعا في الفصول القادمة، و كل ذلك بهدف تسليط الضوء على قياس مستوى الاداء البيداغوجي في خضم نوع وطبيعة الأسلوب الرقابي المتبع داخل المؤسسة الصناعية سونلغاز بالمسيلة - مجال دراستنا-.

الفصل الأول

الخلفية الاجتماعية للأستاذ

تمهيد:

- 1- العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للأستاذ
- 2- العوامل المؤثرة على الأستاذ
- 3- تأثير الجانب النفسي للأستاذ
- 4- العوامل المساعدة في الدور التربوي للأستاذ
- 5- الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع

خلاصة:

تمهيد:

يحتل العمل مكانة هامة في حياة الإنسان، وهو من العوامل الهامة التي لها دورها وتأثيرها على الفرد، فالعمل هو ميدان نشاط الانسان المنتظم المنتج وهو البيئة التي يعيش فيها جزءا كبيرا من حياته، ويجعل الفرد أمنا على مصدر قوته واشباع حاجاته ويشعر الفرد بقيمته ويؤكد ذاته ويحدد مكانته في المجتمع، وقد يصادف الأستاذ ضغوطات اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية في أوقات ومواقف مختلفة تؤثر على تحسين أدائه البيداغوجي على أكمل وجه، وخاصة إذا لم تتوفر الشروط والظروف اللازمة لأداء هذه الوظيفة.

1- العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للأستاذ

1-1- العوامل النفسية:

إن السعي وراء تحقيق الصحة النفسية السليمة للتلاميذ يتطلب بالدرجة الأولى الاهتمام باختيار النفسي والمادي والالتزان الانفعالي، والشعور المناسبة والكفيلة بإعدادهم نفسياً ومهنيًا بما يحقق لهم الاستقرار النفسي والمادي والالتزان الانفعالي، والشعور بالثقة والقيمة الاجتماعية والشخصية والإيمان بالعمل وبذلك حتى يتسنى لهم خلق الجو المدرسي المناسب في المدرسة لنمو شخصيات سوية متكاملة.

(فالمدرس الكفاء ذو الشخصية الناضجة الراضي على علمه المتوافق نفسياً واجتماعياً ومهنيًا والمتمتع بالصحة النفسية السليمة تظهر هذه الخصائص في معاملته لتلاميذه، ويساعدهم على الابتعاد عن الانحرافات السلوكية، والشعور بالأمن والاستقرار والخلو من الاضطرابات النفسية فهو يضبط في غير قسوة أو تعذيب، ويعدل دون تميز أو تفرقة وهو ثابت في معاملته دون تذبذب وتسامح، واسع الصدر دون تسبب أو تفريط، له القدرة على التفاعل اللفظي مع تلاميذه والمشاركة الوجدانية والاندماج معهم اجتماعياً، في جو يسوده مشاعر التفهم، والثقة والحب والاحترام المتبادل، ويساعدهم على مواجهة مشكلاتهم، ويقلل من عوامل الخوف والقلق الذي يعثرهم في الامتحانات، وينمي لديهم الشعور بالمسؤولية والثقة بالنفس، ويخلق جوًا مناسبًا للتنافس فيما بينهم... مما يحقق توازنهم وتكامل (شخصياتهم).

أما الأستاذ المضطرب الشخصية الذي يعاني من الخوف والتوتر والقلق والإحباط ومشاعر الفشل والصراع النفسي، مما لا يتفق مع الصحة النفسية السليمة، فإنه يؤثر تأثيراً على الصحة النفسية لتلاميذه، لأنه ينقل كل ذلك إلى جو الفصل الدراسي، فتصبح معاملته لتلاميذه متذبذبة ومتناقصة وقاسية، وبيئتهم بعيد الثبات والاستقرار).

ويذكر " أحمد عزت " (المعلم العصبي ينشر الاضطرابات النفسية بين طلابه كما لو كان مصاباً بالجدري، أو حمى التيفوئيد فهو يجأ إلى التشدد والكبح والتعذيب النفسي، تعويضاً

عما شعر به نقص وتخفيف عن قلقه وشعوره بالذنب، يتخذ من علاقته بتلاميذه، وسيلة لإشباع حاجته وليس إشباع حاجتهم) (عبد لمطلب القريطي، 1998 ص 123)

ولعل من أهم العوامل التي تؤدي بالأستاذ إلى مثل هذه الاضطرابات والشعور بعدم الاستقرار النفسي، وعدم التوافق المهني، هي في مقدمتها الحالة الصحية ومدى إصابته بالأمراض كأمراض القلب، وضعف البصر، ضعف السمع، مما يؤدي إلى الشعور بالتعب والإجهاد والنقص، وعدم الكفاءة الجسمية، وقد يكون عدم التكوين النفسي للأستاذ وعدم خلوه من الاضطرابات الانفعالية والنفسية، وما تتطوي عليه من مخاوف وصراعات، وقلق ووساوس وشك، وتمركز حول الذات، وتقلب مما يؤثر على علاقاته بزملائه، وتلاميذه ويؤثر على مستوى إنتاجيته (عبد المطلب أمين القريطي، 1998، ص 499)

كذلك نضيف (عدم الاستعدادات المهنية للعمل في التدريس وانخفاض مستوى كفاءة الأستاذ في التدريس) وعدم الرغبة في المهنة وانخفاض الدافعية لهذه المهنة كل ذلك يجعله عرضة (للشعور بعدم الكفاءة، والتذمر، وتبرير فشله بأسباب غير موضوعية، وإسقاط ضعفه وعدم تمكنه العلمي والمهني على الآخرين). (مجلة قضايا التربية، 1999، ص 96)

النفسية للأستاذ وتعيق أدائه المهني أو تشجيعه على العمل والمثابرة (فالأستاذ الذي يعمل بمؤسسة تسودها علاقات قائمة على المحبة، والثقة والاحترام مع كل من رؤسائه، وزملائه وتلاميذه، ومبينة على التعاون والإيثار والتسامح والروح الجماعية في الأداء غالبا ما يكون أكثر توافقا مع مهنته، من أستاذ آخر يعمل في بيئة مدرسية، يسودها التسيب، والإهمال والتناقض والحساسيات، وتبادل الاتهامات، الاجتماعية وعدم الاكتراث).

كذلك هناك عامل آخر يؤثر في الصحة النفسية للأستاذ، يعتبر الأهم ألا هو اكتظاظ الفصول الدراسية بالتلاميذ، حيث أن كثافة الفصول داخل الحجرات الدراسية يعد عاملا سلبيا يقف أمام المدرس ويصبح عائقا في ممارسة الأساليب التربوية أثناء التدريس، ومراعاة الفروق الفردية، بين المتعلمين في سبيل تحقيق الأهداف في المنظومة التربوية.

فالأستاذ أمام هذا الاكتظاظ يحتاج إلى رفع الصوت، والشرح الواضح، ويحتاج إلى شخصية قوية حتى يستطيع التحكم في سلوكيات التلاميذ خاصة الذين يجلسون في الخلف.

1-2- العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

ونقصد بها كل ما يتصل بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من مسائل مادية واجتماعية تساعد الإنسان في التغلب على مشكلات الحياة فالعوامل الاجتماعية تتمثل في: السكن ... وغيرها، وإن تزايد السكاني الذي تشهده المجتمعات يفرض على الأستاذ العديد من المشكلات، فنجد الأساتذة الذين يسكنون في أحياء المدن المكتظة بالسكان، حيث ترتفع عمارات شاهقة يسكنها في بعض الأحيان عدد من الأسر يفوق قرية متوسطة 3000 (نسمة).

مع متوسط 10 أشخاص في شقة تتألف من غرفتين أو ثلاث غرف مع انعدام الأستاذ المساحة الخضراء، واختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية للسكان المجتمعين في تلك العمارة، وتقارب العمارات بحيث لا يفصل بينهما في كثير من الأحيان سوى أمتار قليلة. (محمد العربي ولد خليفة، 1989، ص 48)

كلها عوامل تؤثر في أداء الأستاذ فرغم إرهاقه وتعبه اليومي في المؤسسة فإنه في مثل هذه المساكن لا يجد الراحة التامة والهدوء، مما يسبب له الإرهاق الشديد، وهو أمر يحول دون مواصلة أدائه في العمل الدراسي.

كذلك كثرة (المشكلات والخلافات الأسرية والاجتماعية تؤدي إلى تبديد طاقة الأستاذ وانشغاله، وتغيبه عن العمل مما يعوق توافقه المهني، وقد يظل الأمر إلى أن يجد من تلاميذه مجالاً للتعويض عن ما يعانیه من حرمان ونقص ولتحويل متاعبه، ومشاعره العدائية والغضبية وإزاحتها من موضوعاتها الأصلية وإفراغها فيهم). (عبد المطلب أمين القريطي، 1998، ص 497)

كذلك من بين المعوقات التي يواجهها الأستاذ أثناء ممارسته لعملية التدريس انخفاض الراتب الشهري (حيث أن الوضع المادي للأستاذ ما زال سيئاً، رغم التحسينات التي طرأت عليه

مؤخرا ويتضح ذلك من محاولة كثير من الأساتذة الانتقال من مكان وميادين العمل في التدريس إلى ميادين عمل أخرى) (أحمد عبد الطيب، ص 65) وكذلك عدم توفر الكتاب المناسب والمكان المناسب وقلة الوسائل اللازمة.

أيضا هناك البيئة المادية المدرسية، وتشتمل عليه من مباني وتجهيزات وأثاث، وأجهزة تعليمية وأجهزة الإضاءة والتدفئة وغيرها مما يعين على تكوين اتجاهات ايجابية، نحو العمل بالتدريس وتشجيع الأستاذ على قضاء وقت مستمر، وممتع بالمؤسسة. (عبد المطلب أمين القريطي، 1998 ص 496)

وعدم توفر هذه الوسائل يؤدي به إلى الملل والكرهية والرفض لعملية التدريس مما يؤثر سلبا على أدائه المهني، غير أن هناك عاملا آخر يعتبر من أبرز المعوقات التي يواجهها الأستاذ أو المعلم في المؤسسة هو (التعلم حيث يمثل بطبيعة المتعلم وخصائصه ذلك أن المتعلم عندما يأتي إلى المؤسسات التعليمية، فإنه يحمل معه إطارا من الاتجاهات والقيم، والعادات والمهارات، غير ذلك من مكونات سلوكه الاجتماعي إلى جانب العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وإذا ما تصورنا أن كل ذلك يتمثل في تلميذ واحد، غما هو الموقف بالنسبة لعدد من التلاميذ قد يبلغ عددهم الأربعين والخمسين في الفصل) (أحمد حسين اللقاني، 1995، ص 303).

لا شك أن الموقف يكون على درجة كبيرة من التعقيد والخطورة بالنسبة للأستاذ فهو مطالب بأن يدرس هذا كله وأن يخطط للموقف التعليمي التي تفيد في ناحية أو أكثر من تلك النواحي، وأن يلاحظ ماذا يفعل كل تلميذ، وكيف يتصرف أمام سلوكياتهم المختلفة. (والأستاذ يحمل مسؤولية إعداد الفرد، أي تربيته من عدة جوانب كالجانب الاجتماعي والثقافي والجوانب المهنية والصحية والجسمية والنفسية، وعلى الرغم من انفصال هذه العوامل والجوانب إلا أنه في حقيقة الأمر، الأستاذ مطالب بتحقيق ذلك كله، في كل فرد وعلى نحو شامل ومتكامل ومن هنا تبدو صعوبة الموقف). (أحمد أحمد عوض، 1998، ص 29)

فهو بذلك يواجه صعوبة كبيرة لتحقيق ذلك، قد يتمثل في الاقرباب وبعد المسافة وصعوبة التنقل إلى مكان العمل نتيجة تعيين بعض الأساتذة في أماكن نائية تسبب العجز لدى المعلمين وخاصة إذا انعدمت سبل الإقامة الجيدة. (محمود زيدان، 1985، ص 52) فالأستاذ الذي يعاني من هذه المشاكل والضغوطات بكل أنواعها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، لا يمكنه أن يؤدي دوره على أحسن ما يمكن نظر الاضطراب شخصيته بسبب تلك العوامل، وبالتالي يعجز على إيصال المعارف والمعلومات ولتلاميذه، فهو يؤثر سلباً على شخصيتهم وعلى تحصيلهم الدراسي.

2- العوامل المؤثرة على الأستاذ:

يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة على سلوك الأستاذ في مهنة التعليم حسب ما ورد ذلك كما يلي:

2-1- الخلفية الاجتماعية: والتي تشمل:

2-1-1- الحياة الاجتماعية والمحلية للأستاذ: وما تصنف به من خصائص ونظم ثقافية وإدارية وسياسية وعسكرية واقتصادية وتعامل ما تميله على الأستاذ من قيم وممارسات وأساليب التفاعل مع الآخرين بما في ذلك التلاميذ وأفراد المجتمع المدرسي عموماً.

2-1-2- الحياة الأسرية الخاصة بالأستاذ: من حيث مستواه الاقتصادي وطبقتها الاجتماعية وآمالها الخاصة وعدد أبنائها فيها ودرجة ثقافة الأفراد وتقييمهم للأستاذ والمتعلمين ثم مدى استقرار حياته اليومية.

2-2- الخلفية الشخصية / الوصفية: وتشمل على ما يلي:

الجنس والعمر والقيم الأخلاقية الخاصة والصحية العامة.

- نوع الخبرات الشخصية السابقة، ونوع التأهيل الوظيفي وإدكاء العام والخاص، والصفات النفسية مثل الاعتماد على الذات.

- خصائص الشخصية الوطنية الممثلة في الرغبة الفطرية في التدريس والالتزام الفطري بأدائه، الانتماء للتلاميذ والأسرة وتشجيع العلاقات الإنسانية وحب المساعدة ورعاية الآخرين

ومعرفة حدود الذات وتحمل مسؤولية المثابرة في العمل وحب المبادرة والتحديد والمحافظة على المواعيد والكفاية الخاصة بالاتصال وتخطب الصوت والمظهر العام المناسب.

2-3- الكفايات الوظيفية: وهي تشمل على ما يلي:

- المعرفة الأكاديمية والوظيفية كمعرفة موضوع التخصص، ومعرفة طرق ووسائل التدريس، ومعرفة الذات ومعرفة التلاميذ ومعرفة المجتمع المحلي.
- تحصيل المادة الدراسية للتعليم.
- تحضير وتنظيم البيئة الصفية للتعليم والتعلم.
- توجيه التلاميذ وتحضيرهم والمحافظة على انتظامهم خلال التربية الصفية.
- صياغة واستعمال الأسئلة الصفية.
- تنوع طرق التدريس.
- تقييم التعليم والاستفادة من نتائجه في تقييم التدريس.
- المحافظة على المواعيد والنظم المدرسية.
- المعاملة الإنسانية لأفراد المجتمع المدرسي والمحلي من تلاميذ وعاملين إداريين وأولياء الأمور ومجموع المهتمين (محمود زيدان، 53)

2-4- الخصائص الشكلية:

- بناء المدرسة: مدى صلاحها وصلاحيتها للتربية، تسهيلات تعليمية مثل: المكتبة المدرسية وقاعات التدريس وصالات الألعاب وقاعات التربية البدنية والرياضية والعيادة الصحية والنفسية والاجتماعية.

2-5- الخصائص البشرية:

- توفير مختص في الخدمات الصحية والاجتماعية.
- توفير مختص في الخدمات التربوية الخاصة بالوسائل والمواد التعليمية.
- توفير الإداريين والعاملين والمدرسين وكفائيتهم نوعا وكما.

- توفير المتعلمين المتعاونين المتفحين المستقرين نفسيا والاكتفاء في سلوكهم الإنساني والوظيفي.

- توفير العدد المطلوب من التلاميذ في المؤسسة وفي قاعات الدراسة.

- مراعاة توقعات مدير المؤسسة وإدارته من أستاذة ومعلمين تربويا وإداريا وإنسانيا واجتماعيا.

- مراعاة متطلبات المنهج المقرر الخاص بعملية التعلم والتعليم وما يلزم هذه العمليات عادة من أنشطة وتفاعل وإدارة وتنظيم.

- مراعاة توقعات المجتمع المحلي على الصعيد الرسمي والشعبي في الأستاذة وما يقترحوه للمؤسسة من أدوار ووظائف وما يملون عليها من أهداف تربوية.

- ترقية العلاقات السائدة بين المؤسسة والمجتمع المحلي وكفايتها في تحفيز التربية وعاملها ومساعدتهم النفسية والمادية لتحقيق الأهداف الموجودة (محمود زيدان، 1985، ص 55)

- من أهم العوامل التي على الأستاذ في مهنة التعليم فإنه يجب أن نبحت وندرس بشيء من التركيز نوع اتجاهات الأساتذة نحو مهنتهم انطلاقا من البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة بالعالم وأهم القوى التكوينية للأستاذ، فكل ما يصدر عن الفرد من تصرفات هو ناتج لمجموعة من العوامل التي تحدد السلوك الإنساني نجد أن هذه العوامل محصلة لقوى تكوينية تشق أساسا من طبيعة الفرد البيولوجية والنفسية والقوى تشق هي الأخرى الظروف المادية الاقتصادية (محمود زيدان، 1985، ص 55)

3- تأثير الجانب النفسي للأستاذ:

3-1- القلق بزوجه واستجابتنا إزاءه:

السلوك المسبوق بالانفعال كثيرا ما يحدث استجابة للقلق الذي يشير على النحو التالي:
إن المخاوف والصراعات والهموم المصاحبة لها تتجم عن الإحباط الفعلي أو المتوقع للجهود المبذولة من أجل إرضاء الحاجات وما يتصل بها من دوافع، فإذا لم يتحسن الحال فإن القلق سيتحكم وهو حالة نفسية تتصف بالتوتر والخوف والهم، وذلك بالنسبة لبعض الأمور المحددة

أحيانا وأحيانا أخرى بصورة معممة وغازية، وهكذا يكون القلق تصورا معمما فيه خشية وعدم الرضا، وقولنا ينجم عن الإحباط المعين أو الفشل المحدد لا يعني أن سببه معلوم دوما وظاهر أبدا، وذلك تيارات خفية تحتية تنجم في أمكنة ومناسبات غير متوقعة وبيعدا عن المنبع الأصلي وهكذا يبدو القلق أحيانا وكأنه من غير سبب، والواقع أن سببه بعيد ومقعد. وتتعد ردود أفعال القلق بتعدد الأشخاص الذي يعانون منه، وهكذا فإن واحد من الناس يحتمي بتوقعات يبينها حول نفسه في حين أن شخصا يصبح هجوميا وهكذا وبالرغم من تعدد ردود الأفعال.

هذه ثمة أنماط واسعة من الاستجابات للقلق وسنحرص على مناقشة هذه الأنماط الواسعة ولاسيما في مرحلة الطفولة والمراهقة ولكننا سنبدأ بذكر الهموم السوية للأحداث، وذلك على اعتبارها نقاط البداية بالنسبة لقلقهم وببساطة نستطيع القول بأنه على اعتبار أن التلاميذ من أصحاب الأعمار المختلفة لهم نظرات مختلفة وخبرات مختلفة في الحياة، فإن همومهم تختلف ومثال ذلك أن طلاب الجامعة يهتمهم أمر المهنة والعمل أكثر مما يهتم تلاميذ المدرسة (فاخر عاقل، 1992، ص 48).

3-2- المدرس القلق:

من الصعب أن نحكم على مدى ما يترتب على القلق والهم من آثار سيئة، غير أنه من المعلوم أن هناك نقص في الإنتاج مع جلاء ذلك العمل الملحوظ، فالمدرس المهموم يكون فاقد الكفاية ولا يمكن الركون إليه.

وعلى العموم لا يمكن أن يزول الهم أو القلق تماما، ولكن الإشراف الفني القويم يحد كثيرا منهما، وحتى في الحالات التي يبدو فيها المشرف الفني عاجزا عن تقديم المساعدة، فإن مجرد شعور المدرس بأن المشرف يعلم بحالته ويعطف عليه، يخفف كثيرا من حدتها، ولعل الخطوة الأولى في الأخذ بيد المدرس يجب أن تبدأ من معرفة شيء عن حياة المدرس خارج نطاق العمل، عن أطفاله وعن هوايته، وعن معيشته وسكنه ... الخ على أن تتم هذه المعرفة

بشكل طبيعي دون حاجة للتحسس أو التساؤل، وهذا كله يمهد السبيل للمعونة التي يقدمها المشرف الفني إذا حدث مثير القلق والهم.

والخطوة الثانية هي التعرف على أعراض القلق، حتى تقدم المعونة في الوقت المناسبة ونجد في كثير من الحالات التي تكون العلاقة فيها قائمة على المودة أو المدرس يتقدم إلى المشرف الفني طالبا منه النصح والمساعدة، غير أن هناك حالات أخرى يحجم المدرس فيها عن إزعاج المشرف بمتاعبه الخاصة، والمشرف الفني اليقظ يكتشف عادة تغيرا ملحوظا في سلوك المدرسين الذين ينتابهم القلق، فمثلا المدرس الذي يتميز بالحيوية يبدو ساهما شاردا لا يسمع ما يقال له من أول مرة والمدرس الذي يسعد الجميع بالعمل معه يبدو ضيق الصدر عنيف اللفظ أو دائم التفكير... الخ هذه الأعراض أو نحو منها والتي يكشفها المشرف الفني اليقظ تدله على الأمور ليست على ما يرام، فتكون خطواته التالية هي معرفة طبيعة الداء، وقد يتم تلك بالاستفسار الودي لتقديم المعونة. (فاخر عاقل، 1992، ص 48)

4- العوامل المساعدة في الدور التربوي للأستاذ:

من أبرز العوامل المؤثرة على أداء الأستاذ لدوره هي كما يلي:

4-1- إعداد وتدريب المعلمين:

إن المعلم يقوم بالعملية التربوية الحديثة لابد وأن يعد إعدادا تربويا سليما في الكليات التربوية والمعنى الكافيين.

- بل كان يتحصل عليه من المعاهد التعليمية المختلفة وفي المستويات التعليمية دون أن يكون هناك الإعداد كاف من الناحية التربوية، إن المدرس هو عماد التربية وأساسها إن لم يحسن إعداده في الكليات التربوية فإن العملية التربوية لا ترقى إلى مستوى الوظيفة المطلوب، وهناك حاجة ملحة أيضا لتدريب الأساتذة والمعلمين أثناء الخدمة ويجب أن يمتد التدريب إلى جميع المعلمين أثناء عملهم والتدريب نوعان: (محمد أمين الفتى، ص 97).

4-1-1- التدريب قبل الخدمة:

وهو إعداد الفرد الدارس علميا ومهنيا قبل التحاقه بمهنة التدريس فهو يهيئ نفسيا وفكريا لتحمل وسائل العمل وقد يستغرق الإعداد مدة طويلة أو قصيرة حسب مستوى العالم الذي سيعمل فيه. (ناصر ثابت، ص 323).

4-1-2- التدريب أثناء الخدمة:

وهو عبارة عن كل برنامج منظم مخطط يمكن للأساتذة من النمو في المهنة التعليمية في الحصول على المزيد من الخبرات وكل ما من يرفع من عملية التعليم ويزيد من طاقات المعلمين الإنتاجية.

إن عملية تدريب المعلم أو الأستاذ أي وجه آخر لعملية إعداده قبل الخدمة والوجهان المتكاملان لبعضهما فإعداد المعلم عملية مستمرة استمرار عمله بمهنة التعليم، ويمكن النظر على أنه إستراتيجية من إستراتيجيات التربية المستمرة. (ناصر ثابت، ص 324)

4-2- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأستاذ:

يجب توجيه مزيد من العناية لظروف تشغيل المدرسين فمدرسو المؤسسات الثانوية غالبا ما يتقاضون أجرا غير كافي ويعينون في مراكز أقل من أغلب الموظفين العموميين ويضطر معظمهم إلى مزاوله بعض المهن أو التجارة وهذا خلال العطلة وذلك من أجل أن يوفر حاجيات أسرته. فالأستاذ أو المعلم الذي تخرج فعلا ولديه من الكفاية التربوية بما يجعله واعيا بأدواره وقادر على القيام بها يجد نفسه في وضع اقتصادي سيئ من حيث دخله مقارنة بأعباء مثله وأقل منه فيجد نفسه غير قادر على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية وينتج عن هذا شعوره بالإحباط بحيث يصبح غير مبال بالعمل إلى التجديد والابتكار وتصبح الأموال التي صرفت عليه في إعداده هدرًا على الدولة والمجتمع لأنه لم يستفد منه. ولا يمكن أن ينمو الأستاذ في مهنته إلا إذا توفر لديه الإيمان الكامل بها أولا فالأستاذ الذي يحب مهنته ويخلص لها في العمل وهو الذي يحرص على أن يستزيد من الخبرات التي

تعيّنه على تحسين أداء عمله وأمام هذا المعلم أو الأستاذ أو المدرس المقتنع برسالته طريقان على الأقل لهذا النمو:

فالطريق الأول: يعتمد على المجهود الذاتي للأستاذ كأن يداوم على القراءة والإطلاع سواء في المواد المهنية مثلاً: كالعلوم التربوية وعلم النفس فقيها يلتبس اتجاهات حديثة وطرق مبتكرة تعينه على أداء دروسه أداء جيداً ومبتكراً كما تعينه على فهم طبيعة تلاميذه وخصائص نموهم وما يكون بينهم من فروق فردية فيقدم لهم من الخبرات ما يلاءم استعداداتهم وقدراتهم، ثم هو أيضاً لا يكتفي بالقراءة والإطلاع في المواد المهنية السالفة الذكر وإنما هو يلتبس من المراجع ما يزيده فهماً وإحاطة بمسائل العلوم والفنون التي يقوم بتدريسها، كما لا بد أن يتعمق في لغته الأم وأن يتابع ما تكتب بها من علم وفكر وآداب وفن حتى يستقيم لسانه من ناحية وتتسع من ناحية أخرى.

على أية حال فإن القراءة ليست عملاً زائداً أو ترفاً فكرياً يقوم به الأستاذ حيث ما شاء وحسب ما أراد وإنما هي من أزم اللوازم التي تعينه على أداء عمله، والأستاذ لا يكسب عادة القراءة سرعان ما يعتريه الصداً ويصبح كالسكين الذي لا يقطع أو. كالتاجر الذي أفلس فكان عليه أن يبحث عن عمل آخر يلتبس عليه رزقا (دروس في التربية وعلم النفس، ص 1973-1974، ص 149)

أما الطريق الثاني: لنمو الأستاذ في مهنته فتتكفل بها السلطات التعليمية أو ما على الأستاذ إلا أن يستجيب لها وليسلك الطريق الذي تهيب له وتعني بها ما تنظمه هذه السلطات من دورات تدريبية وأيام تربوية أثناء العام الدراسي وأثناء العطلات الصيفية وغير ذلك من الأوقات التي تراها هذه السلطات ملائمة وأول هذه الدورات التدريبية ما ينلقاها الأستاذ "قبيلة التحاقه بالخدمة" وفيها يتعرف الأستاذ على الأسس والمبادئ العامة والمهارات الأساسية التي لا بد أن يكتسبها قبل الدخول في مهنته.

وهناك (برامج تأهيلية) تهتم بتوفير التكوين الثقافي والمهني للمعلمين وقد يستغرق هذا الهدف عدة برامج وعدة دورات تدريبية كما يمكن إن تعد برامج أخرى لمن استكمل تأهيلهم فيها

مضى إذا وجد في ميدان التربية وفي ميدان المواد التي يعملونها أي جديد وفي هذه الحالة "برامج تجريدية" يحيطون فيها علما بكل جديد سواء في فنون التربية وعلم النفس أو في ما يتعلق بمواد تخصصهم أو المواد التي يعلمونها للتلاميذ حتى لا يتخلفون عن ركب التقدم، العلمي والفني في ميادينهم، إضافة إلى كل المساعدات فنية وتوجيهات تربوية إلى جانب ما يزوده المفتشون والمدير والمدرسون المتشاورون التربويون وقدماء المعلمين من خبر وتوجيهات نافعة من الميدان تكون للمعلم عوناً على أداء عمله ورسالته على خير وجه وصورة.

مؤسسات المجتمع المدني: تعني هذه المؤسسات بشكل كبير بتنمية المجتمع ودعم الدولة لذلك كان من الضروري أن تكون ذات صلة وثيقة بمفهوم التنشئة الاجتماعية كونها فاعل أساسي في مختلف النشاطات، إن الدور البارز الذي تلعبه هذه الأخير في تنمية روح المواطنة وتعزيز مرتكزاتها قد يكون له الأثر البالغ والكبير في إعادة إنتاج المنظومة القيمية، ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل إن دورها الكبير يكمن في الحفاظ على هذه القيم وتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع حتى لا يحدث أي اختلال.

إن التجربة التي مر بها المجتمع بسبب اللاتجانس القيمي في مرحلة الثمانينات والتسعينات كان له الأثر الكبير في إعادة النظر في هذه القيم وإعادة العمل على تأسيسها والحفاظ عليها خوفاً من الوقوع في المواقف السابقة التي كان لها التأثير الكبير على المستويات النفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما أن سلوك الناس وقيمهم ليست معطيات مجردة بل هي تحدد بالوجود الاجتماعي النوعي الذي يتحدد وفق متغيرات كثيرة وعليه فإن الواقع القيمي في المجتمع كان يتأرجح بين أنساق القيم السلبية والاستسلام والخضوع من ناحية والإيجابية من ناحية أخرى ويرجع هذا إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. (أحمد التكلوي، 1968، ص 8).

5- الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع:

ترتبط احتياجات الإنسان بالوضع الاجتماعي العام الذي يفرض عليه حاجات اجتماعية متعددة ومتنوعة وفي الوقت ذات يمتلك قدرات مادية ومعنوية محمودة لذلك يكون إشباعها خاضعا لدرجة ونوعية مؤهلاته وقدراته المختلفة، ولا يمكن توظيف وتكريس ذلك إلا من خلال تواجده في بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مهيأة تمكنه من استغلال إمكانياته في إشباع تلك الاحتياجات وفي خدمة المجتمع الذي ينتمي إليه، وحتى يصبح الفرد فاعل اجتماعي في ظل الظروف المتغيرة فإن الأمر يتوجب عليه أن يمتلك سمات شخصية تجعله قادرا على توفير كل احتياجاته، كما يستدعي الأمر أن يكون على قدر كبير من الأهلية يستطيع في إطارها أن يوظف كل المعطيات المطروحة في البيئة الاجتماعية من قدرات مالية ومادية وإمكانيات بشرية في توفير بيئة مهنية تجعله فرد قادر على التكيف مع الوضع المتغير.

إن تغير الوضع الاجتماعي العام قد يؤدي بالأفراد والجماعات إلى البحث عن الأفاق التي تساعدهم في تحقيق طموحاتهم، إذ لا يتوقف ذلك عند بحث سبل لإشباع الحاجات فقط بل إن الأمر لا يتم إلا من خلال عملية الاندماج في الوضع العام الناتج عن التفاعل القائم بين أنساق المجتمع وعناصره وفي إطار ما يرفض عليه وما يمارسه من قوانين وأهداف ونفوذ من أجل تنظيم النشاط اليومي وتحقيق الأهداف المسطرة وضوابطها في إطار البيئة المتغيرة بمختلف أنظمتها، وتصبح العلاقة وفق هذا المنظور عبارة عن تبادل منافع حيث يحتاج الفرد إلى إشباع حاجاته بينما تحتاج البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها إلى خضوع الفرد لآلياتها الضبطية، من خلال القيم والمعتقدات والمعايير والقواعد والقوانين التي يفرضها المجتمع الجديد ونتيجة لهذا التحول يصبح سلوكه وتفكيره جزءا من آليات الضبط النسقية، وفي هذا الخصوص يقول أنتوني جيننس "لا يمكن تحليل سلوك في وضعية مجردة وضيقة بل بواسطة تأثير آليات الضبط النسقية في المؤسسة الأسرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية وذلك لفهم صورة تشمل تفاعل آليات الضبط وما تؤول إليه من تأثيرات في بلورة

سلوك اجتماعي معين في وضعية اجتماعية شاملة"، وهذا يدل على أن سلوك الفرد اليومي ما هو إلا نتاج لتأثير الضوابط النسقية داخل البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، كما لا يمكن اعتبار المجتمع جامداً أو ثابتاً لا يخضع للتغيير أو لا يقبل التغيير بأي شكل من الأشكال، بل أنه يتغير بتغير حجم المجتمع أو مع اتساع نمو المدن أو مع انتقاله من المرحلة الزراعية إلى الصناعية أو يتغير مع انهيار النسق الاقتصادي، وعندما يتغير شكل البناء تتغير وظائف أنساقه وعندما يحصل تحول في نمط التفاعلات الاجتماعية والفعل الاجتماعي وما ينجم عنها من آثار تنعكس على معايير وقيم المجتمع ورموز ثقافته. (معن خليل عمر، 2004، ص 20)

وفي هذا الإطار يؤدي التغيير الاجتماعي إلى حدوث تغيير في أحد أنساق البناء الاجتماعي أو في أحد فروعها الذي يؤدي بدوره إلى تغيير وظيفة النسق، كما يمكن أن يتحلل بناء اجتماعي معين في بناء آخر ويندمج فيه بشكل يجعله خاضع لكل آليات الضبط التي يفرضها عليه المجتمع الأول، وتعتبر الاحتياجات من أهم آليات التحول والتغيير الاجتماعي التي تؤدي إلى حدوث تغيير في أحد أنساق البناء وبذلك يندمج الأفراد والجماعات من حيث علاقاتهم ومعاييرهم الاجتماعية حتى يتمكنوا من التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضها التغيير ليصبحوا قادرين على تحقيق أهدافهم التي تتغير بتغير الاحتياجات والأوضاع العامة في المجتمع. (www.moqatel.com/wfprog/cseturl.ex?!D...2)

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن التغيير الاجتماعي يعيد صياغة الوضع العام في المجتمع مما يؤدي إلى تغيير الاحتياجات الإنسانية كما يؤدي إلى تغيير في المعايير والأخلاق والاتجاهات التي يحملونها من المجتمع الذي ينتمون إليه، غير أن الأمر لا يعني التخلي الكلي عن القيم التي يحملها الفرد بل هو امتداد جديد ينتج عن عملية التكيف المفروضة بسبب متطلبات الوضع الاجتماعي المتغير، والذي تفرض فيه هذه الأخرى معاييرها وقيمها من خلال الخضوع للضوابط النسقية التي يمتلكها كل نسق باعتباره نظام داخلي يتضمن ضبط يقرها البناء نفسه والتي تعمل على إنجاز عملياته وتحافظ على توازن

أركانه من خلال التكامل في أداء الوظائف المنوطة به لذلك فإن الأفراد وما يحملونه من قيم ومعايير قد يؤثرون على الأنساق وعلى أداء وظائفها كما أن احتياجاتهم تبادر بفرض ضوابطها للتقليل وليس الحد من تأثير الأوضاع المتغيرة على بنيتها القانونية والقيمية والمعايير المتحكم إليها (معن خليل عمر، 1999، ص 16)

1- الظروف الاجتماعية في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المظاهر التي كان لها التأثير الكبير على الوضع الاجتماعي العام في المجتمع، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال كبير في البنية الاجتماعية والبشرية حيث توالى التغيرات في جميع الميادين لتنتقل المجتمع إلى مرحلة جديدة الأمر الذي أحدث تغيرات بنيوية عميقة في الوضع الاجتماعي العام والذي شهد بدوره العديد من مظاهر الإخفاق في تخطيط وتنفيذ السياسات والمشاريع الإنمائية التي اقترحتها الدولة لتجاوز الأوضاع المتردية غداة الاستقلال وفي هذا الإطار زادت احتياجات المواطنين إلى الاستقرار والعمل للخروج من الآثار السلبية التي فرضها الوضع والتي ساهمت في تراجع المستوى المعيشي للأفراد ويرجع ذلك إلى:

الانفجار السكاني الناتج عن زيادة الولادات والشعور بالأمن والذي أدى إلى اختلال التوازن في المجتمع نتيجة للزيادات الموازية في الحاجات المختلفة التي دفعت بالمواطنين للسعي المتواصل في تحقيق أفضل الظروف.

النمو الحضاري الذي كان انعكاس واضح للرغبة الكبيرة في تغيير ظروف الحياة وتحسينها والذي أدى إلى زيادة حجم المدن ونزوح المواطنين نحو المدينة طلبا في تحسين وضعهم الاجتماعي العام.

دخول الفلاحين نحو المدينة من أجل شغل أعمال أخرى أدى إلى تغيير خصائص المجتمع والمعطى الثقافي والقيمي فيه الأمر الذي أدى إلى التأثير على البنى الفكرية والمعطى السلوكي كما أحدث ذلك تغيير على مستوى ذهنية الفرد الجزائري بصفة عامة.

إجبارية التعلم والتي أدت بدورها إلى التوجه نحو المدن من أجل الحصول على مستوى تعليمي ومعيشي مرتفع (كمال بوناح، 2001، ص 102)

كما أدت مرحلة الاشتراكية وما حملته من مخططات تنموية إلى إحداث تغييرات جذرية في الخريطة الصناعية بسبب إقامة سلسلة من الوحدات الصناعية، فكانت نتائج هذه المخططات واضحة بشكل كبير حيث هزت المواطنين هزة قوية جعلتهم يتوافدون من أجل فرص التشغيل المتوفرة، الأمر الذي أثر على الوضع العام في الجزائر وخلف مجموعة من الصعوبات الناتجة عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة التي أدت إلى تفهقر الأوضاع على مختلف الأصعدة.

كما أدى تحول الوضع العام إلى تدهور العدالة الاجتماعية في المجتمع الأمر الذي ساهم في إعاقة مشاريع التنمية وتعطيل الكفاءات المجتمعية وبروز ظاهرة العمل من أجل النخبة هذا الوضع أحدث الكثير من الاختلالات في جميع الأنساق كما أدى إلى إهمال المشكلات الأساسية في المجتمع خاصة منها الفقر والبطالة وضعف التنمية والهيكل البشرية، بالإضافة إلى إهمال القضايا الكبرى في المجتمع كالإختلالات التي تعاني منها القطاعات كقطاع الصحة والتربية والقطاع الصناعي والخدمي.

كل هاته الظروف ساهمت في دخول مرحلة جديدة جاءت مع حلول تسعينات القرن العشرين حيث ساد المجتمع الجزائري وضع جديدة بسبب تخليها عن النهج الاشتراكي، فكانت هذا فكانت نتيجة هذا التحول تأزم الوضع السياسي خاصة خلال 1991، الأمر الذي أدى إلى توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب بشكل خطير مما أجبر السكان على الحركة نحو المدن هربا من المجازر التي ارتكبت في حقهم ويرجع ذلك إلى: (علي سموك، 2006، ص 361).

الظروف التي خلفتها سيادة الوضع الريعي الذي تعتمد فيه الدولة على موارد طبيعية تكون هي الأساس الأول والوحيد في حركتها التنموية مما يجعل منها تابعة في ظروفها الاجتماعية

والاقتصادية وحتى السياسية والثقافية لمورد طبيعي الذي قد يكون سبب تراجعها وسبب الاختلالات فيها.

فشل الدولة في الخروج من التبعية أدى إلى عجزها في عملية التسيير كما أدى إلى تراجع تحكمها في مسار التنمية والتي دفعت بها إلى تنامي فكرة تخلي السلطة عن عملية التنمية لآليات السوق التي تتحكم في مختلف مطلقاتها وظروفها كما تتحكم في حركتها ومسارها، هذا الوضع كان من الأسباب الفاعلة في دخول الدولة في مرحلة الأزمة ووصل الوضع الاجتماعي العام إلى حالة التآزم والتي أدت إلى زيادة مستويات الفقر بين الأفراد، وضعف القدرة الشرائية وانخفاض كفاءة القطاعات الخدمية والبنية الأساسية في المجتمع خاصة منها قطاعي التربية والتعليم والصحة.

لقد أدى هذا الوضع إلى حالة من الانهيار الاجتماعي الذي دفع بالدولة إلى البحث عن سبل جديدة لتجاوز الأزمة الناتجة عن فشل عمليات التحول الديمقراطي وغياب الاستقرار في الوضع السياسي والأمني بالإضافة إلى ضعف البنية الإدارية الأمر الذي أدى إلى غياب الثقة بين المواطنين والسلطة وهو ما زاد في حدة التوتر وزاد في حجم مطلب المواطنين في تحقيق احتياجاتهم القاعدية المرتبطة بالشعور بالأمر والاستقرار وأيضا مستوى مقبول من المعيشة وبذلك زاد الوضع سوءا أمام الدولة التي سعت بكل إمكانياتها للخروج منه وتجاوز الأزمة الاقتصادية والأمنية (حسين عبد القادر، 2012/2011، ص ص 21-22)

2- الأثر الاجتماعي والثقافي للوضع العام في الجزائر

أحدثت الظروف التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال خلل في الوضع الاجتماعي العام والخاصة من حيث طبيعة الاحتياجات ومن حيث الآليات المعتمدة في تحقيقها سواء من قبل الفرد أو من قبل الدولة الأمر الذي أثر على المجتمع وظاهرة التحضر والطبيعة السكانية التي لم يتم تأمين مستلزماتها الأمر الذي أدى إلى تعثر كبير في سياستها التنموية بسبب عدم الانسجام الواضح والنتائج عن الاختلاف الذي حدث نتيجة تغير الاحتياجات وتغير الوضع ما أدى إلى خلق حالة عدم التوازن بين الاحتياجات وبين الإمكانيات المتوفرة، وفي

ظل ذلك أحدث هذا الوضع ما أدى إلى خلق حالة عدم التوازن بين الاحتياجات وبين الإمكانيات المتوفرة، وفي ظل ذلك أحدث هذا الوضع الكثير من التأثيرات كان لها الدور الكبير في إعادة إنتاج واقع اجتماعي جديد ونمط تفكير جديد ولذلك نستطيع القول أن للوضع الاجتماعي العام تأثيرات بالغة الأهمية في بناء التصورات العامة للمجتمع والسلوك الفردي في بعده الثقافي والاجتماعي ويتضح تأثيرها في النقاط الآتية:

- ارتفاع معدل التحضر بالمقارنة مع حركة التصنيع والنشاط الإنتاجي (بشير التيجاني، ص ص 18-23)

- تغير بنية السكان الناتجة عن زحف المواطنين من الريف إلى المدينة الأمر الذي أثر على التركيبة السكانية كما أثر على نمط الاحتياجات التي تغيرت بتغير الوضع العام في المدينة.

- زيادة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الثورة الحضارية والانفجار السكاني في المدن الأمر الذي أحدث خلافا كبيرا من حيث العمران ومن حيث الاحتياجات خاصة وأن المدن لم تكن مهيأة ومستعدة لاستقبال النازحين بحثا عن تحقيق آمالهم في العيش الكريم وفي الاستقرار الوظيفي والأمني.

- التصادم الثقافي عبر الثقافات التي يحملها الوافدون الجدد للمدينة حيث كان لها الانعكاس الكبير في كل من المستويين الثقافي والاجتماعي، وذلك بسبب نمو الضواحي الفقيرة وارتفاع نسبة البطالة بين سكان المدن نتيجة المنافسة من قبل سكان الأرياف (عبد القادر القصير، 1992، ص 50)

- تراجع هائل في القطاع الزراعي بسبب إهمال الأراضي ورحيل الفلاحين عن الأرض المنتجة مما أدى إلى غياب الاكتفاء الذاتي من حيث زراعة القمح والشعير.

- مشكلة تأمين فرص عمل جديدة وموارد مالية إضافية والبحث عن زيادة التنمية الوطنية في الإدارة والبرمجة والمتابعة والتقدم في المجالات الاقتصادية وإيجاد توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي (معن خليل، 1998، ص 194)

- ظهور المشاكل السكانية والصحية والتعليمية.
- التصادم القيمي بين سكان الريف والمدينة التي أدت إلى ظهور توجهات عامة بالنسبة للأفراد وظهور المشكلات الاجتماعية كعدم القدرة على التكيف والتأقلم مع القيم الجديدة مما يساهم في ظهور العديد من المظاهر المرضية الاجتماعية التي أرهقت السياسات الوطنية في العمل من أجل تحسين الإسكان والصحة وفرص العمل.
- الشعور بالحرمان والقهر بالنسبة للمواطنين بسبب العجز عن إشباع الحاجات الأساسية في الشعور بالأمن المهني والأمن السياسي والاستقرار، وعجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد وتشكيل قيمته وثقافته بل وتحديد دوره الاجتماعي (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص 19)

- عدم قدرة الدولة على مسايرة التغيرات المتسارعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى في الأبعاد الثقافية والمعرفية نتيجة دخول المجتمعات العالمية للواقع الاجتماعي الجديد الذي فرضت فيه التكنولوجيات الحديثة أنماط جديدة من التفاعلات والاحتياجات والعلاقات.
- مشكلات التنمية المحلية الناتجة عن عجز الدولة في تجاوز الوضع السائد والخروج من حالة الأزمة والفوضى في التسيير والتخطيط.
- تراجع طموحات الأفراد أدى إلى تراجع روح المواطنة كما أثر على البنية القيمية والثقافية في المجتمع الأمر الذي انعكس على المورد البشري وعلى الطاقات البشرية الفاعلة والمنتجة في الدولة.

خلاصة:

مما تقدم عرضه يتبين ان الاستاذ يعيش ضغوطات اجتماعية واقتصادية تؤثر على أدائه التربوي والتعليمي، كما تؤثر المكانة الاجتماعية التي يحتلها في المجتمع على شعوره بالرضا، وبالتالي يجب النظر بعين اعتبار في تحسين الظروف الاجتماعية للأستاذ والاهتمام به من خلال تنميته على قاعدة تهدف لبناء المجتمع.

الفصل الثاني

الأداء البيداغوجي لأستاذ التعليم الثانوي

تمهيد:

- 1- الأداء الوظيفي
- 2- أنواع الأداء الوظيفي
- 3- مكونات الأداء
- 4- العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للمعلم.
- 5- نظريات الأداء الوظيفي
- 6- شروط توظيف أستاذ التعليم الثانوي في الجزائر.
- 7- خصائص أستاذ التعليم الثانوي.
- 8- العوامل المؤثرة في قراراتهم.
- 9- مهام أستاذ التعليم الثانوي.

الخلاصة:

تمهيد:

يعتبر الأداء الوظيفي من بين المواضيع التي اهتم به الباحثون والمفكرون في العديد من المجالات منها الاقتصادية والتربوية، وبما أن الأستاذ هو موظف وعامل في قطاع حساس يتطلب قدرات ومعارف وأداء يتم عن تكوين معرفي ومهاري ارتكزنا في هذا الجانب على أداء أستاذ التعليم الثانوي، حيث أن التعليم الثانوي لا يتجزأ من مجموع المنظومة التربوية، وهو مرحلة بمثابة الحلقة الرئيسية في مفصل منظومة التربية والتكوين والشغل، حيث يحتل موقعه من جهته بين التعليم الأساسي الذي يستقبل عددا هائلا من تلاميذه إلى جانب التكوين المهني، ومن جهة أخرى بيت التعليم العالي الذي يشكل إزاءه المصدر الوحيد للطلبة المقبلين على الدراسة الجامعية، والتكوين المهني وعالم الشغل، لدى وجب إظهار كفاءات وقدرات في أداء الأستاذ من خلال إعداده وتكوينه ورسكلت معارفه.

1- الأداء الوظيفي:

1-2- تعريف الأداء:

أ- لغة: أدى تأدية، أوصله وقضاه، وهو أدى الأمانة من غيره، وتأدية له حقه أي قضيته. (محمد بن يعقوب، 1987، ص 1624).

ب- اصطلاحاً: الأداء هو عبارة عن سلسلة من الإجراءات، والممارسات التي يقوم به المعلم قبل الحصة الصفية، وأثناءها وتشمل (التخطيط، التنفيذ، إدارة الصفوف وضبط السلوك الشخصي للمعلم والعلاقة المتبادلة بينه وبين تلاميذه داخل الحجرة الصفية). (غازي 2005 ص 139).

ويعرفه " مصطفى عشوري" بأنه أي نشاط أو سلوك يؤدي نتيجة وخاصة السلوك الذي يغير المحيط بأي شكل من الأشكال. (مصطفى عشوري، 1992، ص 244).

كما يعرفه " أحمد زكي بدوي": بأنه القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أداءه من العامل الكفاء المدرب". (أحمد زكي بدوي، 1993، ص 310).

2- أنواع الأداء الوظيفي: يمكن تقسيم الأداء وفق المعايير التالية، معيار المصدر ومعيار الشمولية.

2-1- حسب معيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين، الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

أ- الأداء الداخلي: ويطلق على هذا النوع من الأداء أداء الوحدة، أي أنه ينتج ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساساً مما يلي:

• الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورداً استراتيجياً قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

• الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها بشكل فعال.

• **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تهيئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

ب- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن متغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تحصل عليها المؤسسة كارتفاع سعر البيع وكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا مهم إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها.

2-2- حسب معيار الشمولية: وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين، الأداء الكلي والأداء الجزئي. (بوعطيط، 2008، ص 76).

➤ **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد في الإنجازات التي ساهم فيها جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة لتحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر من عناصرها من دون مساهمة باقي العناصر، أو بعبارات أخرى هو ناتج تفاعل أداء جميع الأنظمة الفرعية للمؤسسة.

➤ **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة لتقييم عناصر المؤسسة، بحيث يمكن تقسيمه حسب الوظيفة إلى أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة المالية. (أ. عاشور، 1989/ ص 69-70).

3- مكونات الأداء:

أ- الفاعلية: ينظر الباحثون في علم الإدارة إلى الفاعلية على أنها أداة من أدوات مراقبة الأداء في المؤسسة، انطلاقا من أن الفاعلية تمثل معيارا يعكس درجة تحقيق الأهداف الموضوعية وقد تعددت وجهات النظر حول ماهية وطبيعة مفهوم الفاعلية فقد أعتبر المفكرون التقليديون أن الفاعلية تتمثل في الأرباح المتحققة، وبهذا فإن فاعلية المؤسسة تقاس بحجم الأرباح فيها، وهذا ينطبق على المؤسسات ذات الطبيعة النوعية أي التي لا تهتم

بالجانب المالي كنشاط رئيسي لها كالمؤسسات التربوية والمؤسسات البحثية وبيوت الخبرة، وعليه فإن الفعالية تعني أداء المهمات أو الأعمال بشكل صحيح وسليم، وترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة أي بدرجة تحقيق النتائج، بمعنى آخر فإن الفعالية تعبر عن الفرق بين النتائج المتوقعة والنتائج المتحققة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بتحقيق أهداف المؤسسة، واعتمادا على ذلك يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المتحققة قريبة من النتائج المتوقعة كلما كان الأداء أكثر فعالية ويعكس ذلك على أداء المؤسسة ككل وتقاس الفعالية بطريقتين: - نسبة الأهداف المحققة، الأهداف المتوقعة وبهذه الطريقة يمكننا الحكم على درجة تحقيق الأهداف.

- نسبة الإمكانيات المستخدمة، الإمكانيات المتوقعة لتحقيق النتائج. (المحاسنة، 2003، ص 110، 109).

ب- الكفاءة: يقصد بالكفاءة الاستخدام الأمثل للمورد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من المخرجات بأقل التكاليف، وبمعنى آخر مفهوم الكفاءة يشير إلى العمل بطريقة معينة، حيث يتم استغلال المورد المتاحة بأكثر صورة ممكنة مع مراعاة التكاليف والوقت بالإضافة إلى رضا العاملين. (البلوي، 2008، ص 34).

وعرف الخزامي الكفاءة بأنها: تحقيق الهدف المرغوب بأقل تكلفة ممكنة أو بصورة أخرى هي أحسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف. (الخزامي، 1999، ص 115).

ويمكن القول أنها تحقيق أكبر قدر من النتائج أو المخرجات مقارنة بالمدخلات، وبمعنى آخر حسن استخدام الثروات والإمكانيات المتاحة لموارد مالية ومعدات، وعنصر بشري، وأساليب عمل للحصول على سلعة أو خدمة معينة بأقل جهد ممكن، وبأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن. (المفتي، ص 198).

4- العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي للمعلم:

4-1- العوامل البيداغوجية: وتتمثل فيما يلي:

4-1-1- المعلم: هناك عوامل تتدخل في أداء وعمل المعلم إيجابيا وسلبيا ومن هذه العوامل أو الأسباب العوامل البيداغوجية، المتمثلة في شخصية المعلم، حيث أن المعلم المدرب تربويا يستطيع أن يتعامل من الأسباب بشكل أفضل من المعلم غير المؤهل، والمعلم الذي تكون طرف تدريسه عن طريق الحشو ونقل المعلومات، ليس كالمعلم الذي تعتمد على الحوار والمناقشة، وحل المشكلات وكما يتطلب من المعلم أثناء إعداد الأكاديمي أن يكون مؤهلا للالتحاق بمهنة التدريس وممارستها داخل المؤسسات التعليمية يتضمن الإعداد بالتزويد بالمعلومات والمهارات الأساسية، التي تمكن من تكوينه شخصية متكاملة ومتوازنة بحيث تنتمي الجوانب الإيجابية التي تساعد على الإبداع والابتكار.

4-1-2- طريقة التدريس: وهي تعيين المعلم الطريقة أو الطرائق التدريسية التي يستخدمها أثناء الدرس لمعالجة موضوع ما مراعيًا منها الموضوع وخصائصه وإمكانياته والبيئة المدرسية، وأن تصور المعلم المسبق للموقف والإجراءات التدريسية التي يطلع عليها لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة وهذه العملية أي التخطيط للتدريس تتطلب من المعلم القيام بإجراءات عديدة منها تحليل محتوى الدرس أولاً ثم صياغة أهداف التدريس وتحديد طرائق التدريس والخطوات التابعة لها.

4-1-3- الوسائل التعليمية: يعد استخدام الوسائل التعليمية ضروريا في العملية التعليمية لما لها دور في زيادة فاعلية التعليم، فالوسيلة التعليمية تعمل على نقل المعرفة أو المهارة للمتعلم ومن بين هاته الوسائل.

- الوسائل البصرية منها: النماذج، الخرائط، الرسوم.
- الوسائل السمعية منها: التسجيلات الصوتية، اللغة اللفظية المسموعة.
- الوسائل السمعية والبصرية منها: التلفزيون، الأفلام. (مرابط، رحومة، 2015، ص 49)

4-1-4- المناهج والبرامج التعليمية: أن المناهج الدراسية هي الوسيلة الرئيسية والركيزة التي يتحقق به تطوير التعليم من أجل تنمية القوى البشرية التي يستخدمها وفقا للأهداف العامة التي يحددها هذا المجتمع الذي يعد قوة مؤثرة في بناء المناهج وتطويره وتتضمن المناهج مجموعة من البرامج والمقررات ولكن مؤسسة تعليمية برامجها الخاصة بها.

4-1-5- المتعلم: كثيرا ما نحتاج إلى تقسيم معرفة التلاميذ ومهارتهم لكي نتواصل إلى قرارات مستنيرة في الحجرة الدراسية ومثال ذلك حين نبدأ في موضوع جديد، نريد أن نحدد معرفة التلاميذ الحالية، بحيث نجعل هذا الموضوع عند المستوى المناسب، ونحاول أن نواجه الصعوبات التي يواجهونها.

4-2- العوامل الاقتصادية:

كان العامل الاقتصادي ولا يزال موضوع اهتمام الباحثين في جميع المجالات العلمية وفي مقدمتها العلوم الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى إدراك الإنسان منذ القديم للعلاقة الاجتماعية والإنسانية بالأوضاع المادية والظروف الاقتصادية المحيطة به من جانب ومحاولة توجيهها الوجهة الصحيحة والضرورية من جانب ثاني، ولقد تنبه أفلاطون منذ القديم إلى العلاقة بين نظرة الإنسان وسلوكه ودور الظروف المادية في ذلك بحديها الإيجابي والسلبي فوجد أن الظواهر النفسية كالاكتئاب والتطاول على ممتلكات الغير ما هي إلا نتيجة جمع الثروة والجشع المادي اللذان يتحكمان في الإنسان ويوجهان سلوكه تجاه ما يحيط به وما تقع تحت حواسه، ويأتي الأجر كأهم العوامل التي تؤثر في حياة الشخص الذي يؤدي عملا مهما كان نوعه من حيث استعداده، إذ هو المورد الوحيد للزرق وعلى الأقل المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه جميع الأشخاص في قضاء ضروريات الحياة لهم ولأسرهم فلا غرابة إذا كان الأجر والسعي وراء تحسين منشأ الكثير من العاملين أو منازعتهم والمحور الرئيسي والأساسي لأي وظيفة أو عمل.

ولقد أكد الدين الإسلامي على قيمة المال بصورة سليمة وجعله عاملا مؤثرا لأن الحاجات هي أسس مشاكل التكيف، والشخصية لا تتحقق لها الصحة النفسية السليمة التي تهدف إلى توافق الإنسان مع البيئة الخارجية، إلا إذا أشبعت هذه الحاجات وتشعر الإنسان بحاجة أشبعت فعلا، ومن أهم المصطلحات المرتبطة بالأجر هي المرتب، إجمالي الأجر، صافي الأجر، الأجر النقدي، تأمين العجز، الحافز (عكيشي، 2014، ص ص 56-57).

4-3- العوامل الاجتماعية:

يتأثر المعلم بجملة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر وتعيق أداءه المهني وتكون ضغطا على أداء رسالته النبيلة والشريفة ولكونها علاقة إنسانية بحثا ولأن التعامل يكون من خلال علاقات مهنية من إدارة وزملاءه والتلميذ وأولياء الأمور والمشرفين التربويين والمجتمع المدرسي والمحلي بصفة عامة تؤثر هذه العلاقة اجتماعية مهنية مشوشة لدى المعلم لذلك قد تؤثر على الأداء المهني للمعلم، ويمكن أن نوردتها على النحو التالي:

4-3-1- الدافعية الاجتماعية للمعلم: فربما تتفوق مهنة التعليم على غيرها من المهن، ما يقدمه التعليم يخدم المجتمع بكل طبقاته وبمختلف مواقعه الجغرافية، وينخرط أعضاء المجتمع جميعا في الاشتغال بقضايا تعليم أبناءهم بما يقل عن انشغالهم بقضايا عاشتهم صحيا حتى أصبح الرأي العام التربوي بعد مهما من أبعاد صياغة السلبات التعليمية، والمعلمون يقومون بعملهم التعليمي في المدارس المنتشرة في أرجاء المجتمع متأثرين بصفة الرسالة رغم الضوابط والقيود المهنية المحيطة بعمله، أو التعليم يتناول غالبية أفراد المجتمع في مختلف جوانب شخصيات ولذا يقوم المعلم بدوره التعليمي والتربوي والإرشادي والتوجيهي والعلاجي وبما أن انتظار المنفعة شخصية تعود عليه من هذه الأدوار التي تتجاوز دوره التعليمي الرسمي، فإن طبيعة ما يقوم به المعلم ومهامه اللامحدودة وأدواره المفتوحة والممتدة زمنيا ومكانيا إلى خارج مدرسته ومستويات ما يعود عليه من نفع مادي.

4-3-2- علاقات العمل: يعتبر التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال الدال على التفاعل الاجتماعي أحد أهم الأبعاد السسيولوجية المؤثرة في الأداء والإشباع والرضا سلبا أو إيجابا حيث أن العمل التنظيمي الذي يؤدي إلى أفضل العلاقات في بيئة العمل هو الذي يدعم وسائل الإشباع لديهم باعتبار أن الإنسان يلتحق بالعمل من أجل الحصول على إشباع حاجات متعددة في مقدمتها الحاجات المادية والاجتماعية التي شبعها من خلال علاقاته الإنسانية في مجال العمل هي تلك الروابط المعنوية التي تمتد بين جميع الأفراد الذي يعملون معا وتشكل منهم نسيجاً حياً ينبض بالحركة والعمل.

فالعلاقات الاجتماعية تهدف إلى تحقيق السعادة ليس فقط لإشباع حاجاتهم الضرورية، بل أيضا لإشباع حاجاتهم المعنوية، أن فشل أو نجاح الأهداف المختلفة للعمل يتوقف إلى حد بعيد على العلاقات الاجتماعية بين العاملين فإن المعلم أو المربي بصفته يشتغل في حقل التربية له من العلاقات ما يفرض عليه أنه اجتماعيا. (مرابط رحومة، ص 54-55).

أ- علاقته مع الإدارة: تحتاج المدرسة كمنظمة إلى إدارة وبناء وظيفي يتناسب مع مسؤولياتها ويسعى إلى تحقيق أهداف ويدير المدرسة ناظر أو مدير وهو موظف إداري يشارك رجال الإدارة العامة مسؤولياتهم وواجباتهم وحقوقهم، ولا بد أن يكون على مستوى يتناسب مع هذه المسؤوليات ويتصف بالديمقراطية مطلقا على أساليب الإدارة والمدرسة مشاركا في البرامج المدرسية ومتسابقا وأن يسعى على تهيئة جو ومناخ اجتماعي سليم وأن يجعل المدرسة أسرة متماسكة.

ب- علاقته مع زملاء:

أن طبيعة العلاقة بين المعلم وزملائه لها دور كبير وفعال تحديد مستوى الأداء والرضا عن العمل لدى المعلم فكلما كانت هذه العلاقة حسنة ويسودها روح التعاون كلما عبرت عن

مستوى التفاعل وعكست الاتجاهات نحو العمل والعكس، وكذلك أن توفر بيئة تنظيمية مناسبة للمعلم تخلق ظروف إيجابية للتفاعل بين زملاء العمل من ناحية كما أنه كلما كان الاتصال والتفاعل إيجابى كان للأداء أفضل.

ج- علاقته بالتلميذ:

تؤكد الدراسات النفسية والاجتماعية على نوعين من العلاقات بين المعلم والمتعلم.

- علاقة حب اتجاه المعلم إلى المتعلم ومن المتعلم إلى المتعلم أثناء التفاعل الاجتماعي داخل الأنشطة المدرسية وتنتج عن هذا النوع من العلاقة الموجبة حدوث تفاعل اجتماعي يلقي رغبة ورضا من الطرفين ويؤدي كل من الطرفين وظيفتهم التعليمية التي جاء للمدرسة من أجلها.

- علاقة كراهية أو نفور من المتعلم إلى المتعلم كنتيجة مباشرة للعقاب البدني من المدرس التلميذ والذي يترتب عليه عدم انتباه المعلم للأثر النفسي داخل شخصية التلميذ ويترتب عليه الخوف والخضوع والكراهية وعدم التعاون بين الطرفين.

د- علاقة المعلم بالمشرف التربوي:

إن المبادئ التي تحكم العلاقة بين المشرف وبين المدرسين وهي التي تحكم علاقة كل قائد ديمقراطي بمن يعملون معه ومنه نذكر أهم المبادئ التي نرى أن الأخذ بها ييسر على المشرف التربوي مهمته ويوطد صلاته بالعاملين معه، ومن ثم يضمن إخلاصهم في عملهم ويحصل منهم على أفضل ما عندهم، المشرف عمله الإرشاد والتوجيه ولهذا يجب أن لا يسيطر ويتعالى عليهم ويجب أن تكون العلاقة التي تربطه بهم علاقة زملاء في المهنة (مرابط رحومة، ص 56).

و- علاقة أولياء الأمور بالمعلم:

إن إقامة علاقة إيجابية مع أولياء الأمور يمكن أن تسهم إلى حد كبير فليس نجاح الطلاب في نجاح المعلم، إن المعلمون وأولياء الأمور هم في الواقع أباؤهم أن يتعلم وينمو

أطفالهم تحت رعايتهم ولهذا من المهم أن تطلع أولياء الأمور على فعاليات المدرسة وأعمالها خلال اجتماعات مجالس أو منظمات الآباء والمعلمين في مختلف المناسبات المحلية وفي غيرها من المناسبات الأخرى ومن أجل أن يتمكن المعلم من التفهم بشكل جيد مع الآباء يجب أن يكون مدركا تماما لاحتياجات التلاميذ وتوقعات أولياء أمورهم.

4-3-3- مجالس أولياء التلاميذ: يعتبر مجلس الآباء والمعلمين إحدى قنوات الاتصال الرئيسية بين المدرسة والمجتمع المحلي ذلك أن الآباء يمثلون المجتمع وعن طريقهم تستطيع المدرسة تقديم خدماتهم سواء لأبنائها الطلاب أو البيئة الداخلية المحيطة به إذ يمكن الإفادة من جهود الآباء في تنفيذ بعض جوانب النشاط المدرسي وخاصة ما تعلق منها بالبيئة المحلية وما يقدم لها من خدمات للمدرسة فيها دور إيجابي، كما أنها مجال للتعرف الآباء مع بعضهم البعض ومع معلمي المدرسة أو السلوكيات الدراسية أو السلوكية أو الإسهام في حدها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مجلس الآباء يمكنه أن يعمل على تنمية الاتجاهات الوالدية نحو مزيد من اهتمام الآباء بالأبناء إلى جانب إشعار الأبناء بأهمية الصلة بين مدارسهم وأسرهم من أجل نفعهم وإحساسهم بالطمأنينة والراحة النفسية مما يساعد كثير على نجاح العملية التربوية. (مرابط رحومة، ص 57).

4-3-4- تقييم الأداء: تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى الأنشطة المهمة في عملية الرقابة وهي تتعلق بمعرفة مستوى الأداء الذي يقدمه العاملين، وتعرف بأنها: عملية إصدار حكم عن أداء سلوك العاملين في العمل ويترتب على إصدار الحكم قرارات تتعلق بالاحتفاظ بالعاملين أو ترفيتهم أو نقلهم إلى عمل داخل المنظمة أو خارجها أو تنزيل درجتهم المالية أو تدريبهم وتتميتهم أو تأديبهم أو فصلهم أو الاستغناء عنهم فهي عملية تركز على العاملين أنفسهم، وليس على مهام محددة وقد تتم عملية تقييم الأداء بشكل دوري سواء شهري أو فصلي أو سنوي ولكنها يجب أن تتم على الأقل مرة واحدة خلال كل سنة وذلك حتى يتضح للإدارة الخط البياني الذي يوضح مدى إنتاجية العاملين، وهو ما قد يساعد في رسم الخطط

المستقبلية، كما يساعد في عملية التحفيز من حيث تقييم المكافآت والعقوبات كذلك، وهذه العملية من مسؤوليات إدارة الموارد البشرية، وهناك عدة أساليب للقيام بهذه المهمة. (الشمري، 2012، ص ص 89-90).

5- نظريات الأداء الوظيفي:

5-1- نظرية الإدارة العلمية:

يعتبر " فريدريك تايلور " من أبرز ممثلي هذه النظرية حيث أعطى تصورات باتباعها يسهل تسيير العملية الإنتاجية حيث توصل من خلال تجاربه الذي قام بها في مصنع الصلب إلى اكتشاف الطريقة المثلى التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وهي الطريقة المناسبة والوقت المناسب لأداء كل عمل والاستفادة أكثر من المهارات والكفاءات مع محاولة تطويرها كذلك توصل إلى تقسيم دقيقا حتى تسهل عملية استغلال تلك القدرات ومعرفة الكمية الصحيحة لإنتاج كل عامل عن طريق الاختبار المناسب للأفراد وإعدادهم للعمل وتدريبهم على ما يتعلق بالأعمال إضافة إلى تركيزه على نظام الرقابة والإشراف لما له من ضرورة للوصول إلى الأداء الأمثل للعامل الذي أكد على ضرورة التحكم في هذا العنصر من أجل رفع الإنتاجية. (بدر حامد، 1982، ص ص 18-19).

ليس بالإمكان تجاهل اسهامات "تايلور" باعتباره من المحاولات الأولى لتنظيم العمل بطريقة عملية لزيادة مستوى الإنتاج داخل المؤسسات لكن بالرغم من هذا فقد وجهت لنظرية انتقادات حول اعتباره للعامل أنه مجرد آلة ومجموعة من الأنشطة يجب أن تشتغل لأقصى حد للوصول للإنتاج المطلوب هذا ما جعلهم يشعرون بالاستغلال والتمرد عن طريق التغيب وتعطيل الآلات كذلك تشجيع العمل الفردي متجاوزا أهمية العمل الجماعي إضافة لصوره أن الهدف الأول والأخير من العمل هو الآخر فقط لاكتساب الخبرات وتحقيق الذات.

من خلال ما سبق ذكره نجد أن الأداء الوظيفي من أهم عناصر أي وظيفة وأي مؤسسة لهذا ترغب هذه الأخيرة دائما في تطويره كما أنه يعطي نوعا من الموضوعية أثناء

عملية التقييم والتي تساعد في الحكم على أداء الموارد البشرية وهو كذلك مرتبط بحملة من التغيرات والعوامل الموجودة في محيط العمل والمؤثرة بصفة مباشرة على الأداء الوظيفي.

5-2- النظرية البيروقراطية:

تنسب هذه النظرية لصاحبها "ماكس فيبر" عالم الاجتماع الألماني، حيث حاول صياغة نظرية في التنظيم من خلال تحديده لأشكال الإدارة والكيفية التي تفرض بها السلطة حيث ميز بين ثلاثة أنواع من السلطة:

أ- **السلطة التقليدية:** ونجدها في المجتمعات القديمة أو المؤسسات العائلية وهي ترتبط بالفكر وبالعادة والأعراف والتقاليد.

ب- **السلطة الكارزمية:** هي مرتبطة بالقائد.

ج- **السلطة العقلانية الرشيدة:** فهي الموجودة في المجتمعات الحديثة وترتكز على نظام الأهداف والوظائف المدروسة بشكل عقلاني.

بالإضافة إلى اعتماده على العلاقات الوظيفية بين الأفراد واعتمد شروط في المتقدمين للعمل كالشهادة والأقدمية تفاديا للمحاباة والمحسوبية كما سعى إلى تنظيم سيد العمل من خلال جعل هيكل الوظائف على شكل هرمي يدرك كل فرد حقوقه وواجباته وبالتالي ستكون السرعة في تنفيذ العمل بكل وضوح ودقة كما رأى أن الحاكم من حقه استخدام كل ما لديه من قوة وسلطة التي تضمن له الحفاظ على نظام المجتمع.

بالرغم من إسهامات هذه النظرية في تنظيم العمل وما تميزن به من إيجابيات لكنها لم تخلو من الانتقادات ومن بين ما وجه إليها أنها لم تهتم بالإنتاجية بقدر اهتمامها بالنواحي الشكلية التي تحكم علاقات الأفراد إضافة إلى إهمالها للتنظيم الغير الرسمي كذلك إهمالها للجانب الإنساني الذي أثبت النظريات أهميته بالنسبة للإنتاج وتحسين الأداء. (ناجي،

1979، ص 152-153).

5-3- نظرية العلاقات الإنسانية:

تهتم هذه النظرية بالجوانب الإنسانية والاجتماعية في المنظمة هدفها هو الوصول بالعاملين إلى أفضل إنتاج في ظل ظروف مناسبة، من أبرز ممثلي هذه النظرية " إلتون مايو" الذي عرفه بتجاربه "هاوتون" بمصنع هذا الأخير سنة 1827 التي استغرقت خمس سنوات شاركت فيها " رود لسبورغر" و"وليام ديكسون".

أكدت هذه النظرية على أنه يوجد اتفاق ودي وغير رسمي لوضع معايير معينة للإنتاج وإن الخروج عن ما هو متفق عليه عرض صاحبه للعقاب إما باللوم أو السخرية أو العزل الاجتماعي كذلك توصلت إلى أن زيادة الإنتاجية وأداة الأفراد هو نتيجة وجود علاقات اجتماعية التي تريد من الروح المعنوية وشعور العاملين بالولاء إلى جماعة واحدة وهذا ما يحثهم على العطاء أكثر وزيادة أدائهم في العمل إضافة إلى التركيز على أن الإنسان هو أهم عنصرين في العملية الإنتاجية وهو المتحكم الوحيد في أدائه فالفرد وهو العنصر الأساسي في التنظيم والذي يجب أن يلقى الرعاية والاهتمام حتى يتسنى له العطاء أكثر والأداء بفعالية. (عبد الرحمان 1999، ص 112).

لقد كانت إسهامات نظرية العلاقات الإنسانية واضحة خاصة فيما يتعلق بالعامل حيث سمحت بالتعرف عليه عن قرب وما يحتاج إليه حتى يعمل بأداء أكبر وبالتالي يحقق إنتاج أكثر لكن بالرغم من هذا فقد تعرضت الانتقادات وهي لم تستطع تفسير التنظيم تفسيراً كاملاً لاهتمامها فقط بالجانب البشري داخل العمل كذلك صورت جماعات العمل على أنها متحدة تعيش وتعمل في تعاون وبهذا نفت تماماً فكرة الصراع الذي من الغير الممكن أن يندم خاصة بين العمال وأصحاب العمل أو ما يتعلق بتعارض المصالح، كما أنها صورت الصراع في العمل بشكل سلبي تماماً علماً أنه يمكن أن تكون إيجابياً ويكون على شكل لمنافسة سببا ولتزايد الابتكار والابداع.

5-4- نظرية العدالة:

يؤكد "أدمز Adames" واضع هذه النظرية أن هناك حاجة مشتركة بين العاملين للتوزيع العادل للحوافز في المنظمة، حيث تسمح هذه النظرية للفرد بقياس درجة العدالة في المكافآت والحوافز التي يحصل عليها مقارنة مع أمثاله في نفس المستوى والظروف. (العولمة، 1990 ص 32-35)، تتضح هذه النظرية في النمط القيادي والأداء الوظيفي حيث يشعر العاملون بأن أنظمة الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية موزعة بالتساوي بينهم، بالرغم من إسهامات هذه النظرية في رفع الروح المعنوية للعمال إلا أن ما يؤخذ عليها هو اهتمام العمال موجه فقط للمقارنة بينهم فيما يخص ما يحصلون عليه من امتيازات وهذا قد يفقدهم التركيز على عملهم أكثر كذلك قد يولد صراعات في حالة إذا تحصل عامل على مكافآت أكثر من عامل آخر.

5-5- نظرية التوقع:

تؤكد هذه النظرية لوضعها "فيكتور فروم" "Vector Vroom" على أنه دافع الأفراد لأداء العمل هو ما يحصلون عليه من عوائد، بمعنى المنفعة التي سيحصل عليها الفرد هي القوة التي تجذبه لأدائه هذا العمل.

أما التوقع فيقصد به التقدير الاجتماعي لمقدار المنفعة المحققة، كانت إسهامات هذه النظرية واضحة في تحسين وزيادة الدوافع والأداء والاهتمام بالقيام بدورات تدريبية أكثر ونقل المعارف واكتساب الخبرات ليكون الأداء ذا فعالية أكبر وبالتالي تتحقق المنفعة للفرد والمنظمة، بالرغم من إيجابيات هذه النظرية وأثرها الواضح والملموس في تحسين أداء العامل وبالتالي زيادة الإنتاجية إلا أنها صورت العامل على أنه مادي هدفه الأول هو المنفعة لا أكثر متجاهلة التحصيل المعرفي وإكساب الخبرات وتحقيق ذاته أو تكوين علاقات إنسانية داخل إطار العمل.

5-6- النظرية اليابانية في الإدارة:

لصاحبها "وليم أوشي" W Ouchi الذي أجرى العديد من الأبحاث والدراسات في الو.م، أ ليوصل إلى سد نجاح الإدارة اليابانية، وخلص إلى نتيجة تمثلت في نظرية (2) والتي تعتمد على الاهتمام بالجانب الإنساني للعاملين من أجل رفع مستوى أدائهم الوظيفي. (عبد الغفور، 1967، ص 79-80).

ويؤكد أوشي على أن الإنسان هو العنصر الأساسي في المنظمات وأن العمل الجماعي وخلق روح الجماعة سبب رئيسي لتحقيق أكبر قدر من الفعالية في الأداء وبالتالي زيادة الإنتاج، وأهم ما تركت عليه النظرية (2) ثلاثة مبادئ هي:
أ- الثقة بين العاملين والعاملين والإدارة.

ب- المهارة في التعامل والعمل بنبع عن الخبرة وطول ممارسة الوظيفة.

ج- الألفة والمودة ووجود علاقات اجتماعية متينة وتعاون واهتمام ودعم مشترك بين العاملين.

بالرغم مما لاقتته هذه النظرية من نجاحات وخاصة مما أثبتته من زيادة في الإنتاج وتحسين في مستوى الأداء بسبب انتشار روح الجماعة والاهتمام بالعاملين لكنها لم تخلو من الانتقادات ومن أهم ما وجه إليها فيما يخص بالتوظيف الطويل فهو لا يسمح للأخريين بأخذ فرصهم في العمل كذلك غياب عنصر التحديد سواء في طرق العمل أو الوسائل حيث يسود نفس الطابع الوظيفي لسنوات طويلة كذلك أن نظام التقييم والترقية يكون بشكل ضمني إذ أنه إذا حضر شخص من خارج المؤسسة فلن يستطيع ملاحظة هذا التقييم وهذا سينعكس سلبا على صورة المؤسسة وقد توصف بالتسيب وعدم التنظيم إضافة عدم وجود الاختصاص في الحياة الوظيفية.

6- شروط توظيف أستاذ التعليم الثانوي في الجزائر

يوظف أستاذة التعليم الثانوي في الجزائر من بين:

➤ خريجي المدارس العليا للأستاذة الحائزين على شهادة أستاذ التعليم الثانوي والحاصلين على شهادة الليسانس في التعليم.

➤ عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات وبصفة استثنائية بالنسبة للمناصب غير المشغولة من بين المترشحين والحائزين على شهادة الليسانس في التعليم العالي أو شهادة مهندس، حيث يحدد الوزير المكلف بالتربية قائمة شهادات الليسانس وكل التخصصات.

ويتعين على المترشحين الموظفين المشاركة في التدريبات التكوينية التي تنظمها الوزارة المكلفة بالتربية لأجلهم، (القانون الأساسي الخاص بعمال قطاع التربية).

مما سبق يتبين لنا وجوب حصول المترشح للتعليم في المرحلة التعليم الثانوي في الجزائر على شهادات عليا حيث تعطى الأولوية لخريجي المدرسة العليا للأساتذة، نظرا لطبيعة تكوينهم الذي يتماشى مع خصوصيات هذه المرحلة، ثم يأتي في المرتبة الثانية شهادة الماجيستير أو الماستر وشهادة مهندس وشهادة ليسانس لكن بصفة استثنائية وفق المناصب غير المشغولة، وعليه فالأولوية في توظيف أساتذة التعليم الثانوي تعطى لخريجي المدارس العليا للأساتذة.

7- خصائص أستاذ التعليم الثانوي:

الأستاذ هو القدوة الصالحة والمثال المحتذى، والنموذج المتبع للطلاب في حياتهم بجوانبها وكلما كانت صفات الأستاذ وخصائصه كاملة وشاملة استقام التلاميذ وصالح المجتمع ومن بين هذه الخصائص:

7-1- الخصائص المهنية:

* الشخصية.

* الصواب الواضح.

* الملامح المعبرة والمؤثرة في الآخرين.

إن هذه الصفات وغيرها التي يتحلى بها المربي الناجح، تولد معه وتتمو أثناء نموه أثناء نموه حتى يكتمل نضجه وتكون له خير لأداء مسؤولياته المهنية هذه، وأدوارها، والتحلي بالخصائص المهنية يؤدي إلى:

✓ القدرة على عرض الأفكار واضحة، سهلة جذابة.

✓ حسن اختيار الموضوع وطريقة عرضه، مما يؤدي إلى نتائج مرضية إذ في المقابل نجد أن سوء العرض يؤدي إلى:

❖ صعوبة الفهم (نتائج غير مرضية).

❖ كره التعليم.

❖ سوء السلوك (الشعور بالضيق، التشويش، التقصير من الواجبات).

ومن المهارات التي لا بد أن يتمتع بها الأستاذ أن يكون قادراً على إثارة الاهتمام المتعلمين والحفاظ عليه، وقادراً على مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، كما ينبغي أن يكون ماهراً في التخطيط للتعليم وتقويمه وتسييرهما، وأن تكون لديه سجايا وقدرات المدرسين الفعالين. (جابر عبد الحميد، 2000، ص 221).

كذلك نجد من بين الخصائص المهنية التي يجب أن يتميز بها أساتذة التعليم الثانوي هي:

• مقارنة على تحديد أهداف التدريس بدقة.

• القدرة على امتياز طريقة التدريس المناسبة لأهدافه وللمتعلمين وللموقف التدريسي.

• القدرة على بناء مواد التعليم والتعلم أو اختيارها بما يتناسب والأهداف والمتعلمين والموقف التدريسي.

• قدرته على بناء واستخدام أدوات التقويم المناسبة وإلى غيره للأمن الجوانب التي يتطلبها الحدث الفعلي.

• الاطلاع والإلمام بنتائج البحوث والدراسات المرتبطة بممارسة التدريسية، وتحديد التطبيقات التي يمكن له الأخذ بها لتطوير عمله.

7-2- الخصائص الشخصية والخُلقية للأستاذ:

تفترض التحديات السابق ذكرها على الأستاذ الناجح أن يتميز بتوافر مجموعة من الخصائص الشخصية والخُلقية التي تساعد في أداء عمله وتعلمه في دراسته الجامعية وخبراته في الحياة العلمية وهي:

* **الحماس:** من أكثر خصائص المدرسين ارتباطا بالنتائج المرغوب فيها عند التلاميذ الحماس والمدرسون المتحمسون ينقلون إلى طلابهم أنهم واثقون من أنفسهم ويستمتعون بما يعملون، وأنهم يثقون في التلاميذ ويحترمونها وأن المادة التي يدرسونها لها قيمة ومتعة، والتدريس المتسم بالتحمس يساعد التلاميذ على المثابرة في مهامهم، ويثير دافعيتهم ويقودهم إلى الزيادة في التعليم والرضا. (عبد الحميد جابر، ص 17).

* **الدفاء الوجداني وروح الفكاهة والدعابة:** يظهر دفاء المدرس علاقاته مع التلاميذ تتسم بالإيجابية والمساندة، حيث يستطيع المدرس أن ينمي علاقات صافية موجبة عندما يكون ودودا عطوفا يهتم بتلاميذه كأفراد، ويعمل بجد وليساعدهم على النجاح أكاديميا.

أما الدعابة والفكاهة فهي تخفف التوتر وتعبر عن ثقة الأستاذ وتزيد في الاحتفاظ لدى الطلبة.

* **توقعات عالية بالنجاح:** لدى المدرسين توقعات عالية بالنجاح بالنسبة لأنفسهم ولتلاميذهم وهم يعتقدون بصدق أن جميع التلاميذ يستطيعون أن يتقنوا المحتوى وأن لديهم هم أنفسهم القدرة على أن يمكنوا تلاميذهم من التعليم، ويبدو أن توقعات المدرسين تحدث فرقا في التعليم.

* **الجدية في العمل:** يقول جابر بروس Gabbros أن المدرس الجاد في العمل هو الموجه نحو الهدف الجاد المتأنى المنظم.

جاد: هو الذي يقدر التعليم ويزيد من قيمته، وتكون روح الفكاهة لديه طبيعية لا سخرية ولا تهكم ولا مضايقة.

متأني: حيث يكون لدى المدرس قدرة إدارة الصف بطريقة جدية، يتيح اهتماما متساويا وعادلا لجميع التلاميذ.

إن كل الخصائص السابق مترابطة ولا يمكن فصلها، وعلى الرغم أنه من الصعب تغيير خصائص الإنسان إلا أنه يجب عليه أن يعمل على تحسين الخصائص السلبية فيه لأنه نموذج وقدوة أمام تلاميذه.

8- العوامل المؤثرة في قراراتهم:

حسب Georgette croupil و Guylusignan إن صنع مخطط للدرس لا يكون معزولا بل أنه عبارة عن سيرورة قرارات وأحكام معقدة والمتأثرة بمجموعة من العوامل التي تدعو إلى الذكر بالمعلومات وصياغة النوعية وطرق التعليم عن طريق الأستاذ وآراءه حول التعليم وثقته في نوعية العلاقة مع تلاميذه ومهاراته في الاتصال وإيحائه مجموعات العمل.

أ- الشخصية: المزاج، المميزات، الإيمان، القيم، طريقة المعرفة، الثقة بالنفس، القدرة على الفهم أو تقييم وضعية، كلها تعتبر عدد كبير من المتغيرات، الاستعداد للحكم موضوعيا على وضعية ما، سهولة التكامل مع مجموعة واحترام الأفراد في نموهم هي أيضا متغيرات شديدة التأثير في أخذ قرارات المعلم حول التخطيط ومشاركة التلاميذ.

ب- الخبرة والمعرفة: معارف الأستاذ ليست أبدا عارضة على اتخاذ القرارات معرفة مجال الدراسة معرفة بالبرامج والأهداف المدرجة فيها، معرفته بأنواع وطرائق التدريس معرفته بالتلاميذ ومزايا نموهم (المعرفي، الجسمي، الوجداني، الحركي) ويجب أن يكون ملما بثقافة وقيم مجتمعه.

ج- الإدراك والقبول: إن أدرك الإنسان لوسطه التربوي والبرامج الدراسية والتلاميذ وقيمة وسلوكياته موضوعة أيضا في الميزان إذا كان يريد وضع خطة للدرس، هذا الإدراك يحدد درجة التقبل الديناميكية الكلية للمحيط أو الوسط الذي يعمل فيه.

إن قدرة الأستاذ في جعل الروابط ضمن العوامل شديدة التدخل في مأخذ اتخاذ القرار واستعداده في تقييم مختلف الديناميكيات في انسجام إرادتها عوامل تؤثر فيه، وتسمح باختيار وتخطيط محاور ليست للتعليم فقط ولكن للتعليم والتلاميذ.

9- مهام أستاذ التعليم الثانوي:

يمارس عمله ومهامه في المؤسسة المعين بها تحت سلطة مديرها، فيقوم بتأدية النصاب القانون المحدد له ويلتزم بأداء الساعات الإضافية المسندة له من طرف إدارة المؤسسة طبقا للتنظيم الجاري به العمل وتتمثل عموما مهمة الأستاذ في تربية التلاميذ وتعليمهم والقيام بنشاطات تربوية وبيداغوجية (قرار وزاري 153).

أ- النشاطات البيداغوجية:

➤ التعليم الممنوح للتلاميذ.

➤ العمل المرتبط بتحضير الدروس وتصميمها وتقييمها.

➤ تأطير التدريب والخرجات التربوية.

➤ المشاركة في العمليات المتعلقة بالامتحانات والمسابقات.

➤ المشاركة في عملية التكوين المختلفة.

ويقوم الأستاذ بصنع المعارف والمعلومات التي يقتضها البرنامج الرسمي المخصص لهم ضمن مواقيت الرسمية الواجب التقيد بها بحجة قانونية وكاملة، ويتولى الأستاذ اختيار مواضيع الفروض والاختبارات وتصحيحها، وهو المعني مباشرة بها إلا في حالات خاصة تقررها مجالس التعليم أو مجالس الأقسام، ويتولى كذلك العلامات التي يتحصل عليها التلاميذ في الوثائق والكشوف المتداولة، يلزم الأستاذ بالمشاركة في عمليات التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات التي تنظمها وزارة التربية سواء كمستجد أو كمطور بما في ذلك العمليات التي تبرمج أثناء العطل المدرسية، وتدخل مشاركة الأستاذة في الأنشطة المتعلقة

بالامتحانات والمسابقات التي تنظمها السلطات من بين إجراءاتها وحراسها وتصميمها ولجانها في الواجبات المرسومة لهم.

ب- النشاطات التربوية: يساهم الأستاذة بصفة فعلية في ازدهار المجموعة التربوية وفي تربية التلاميذ وإعطاء المثل بما يأتي:

✓ المواظبة والانتظام في الحضور والقدوة والسلوك.

✓ المشاركة في النشاطات التربوية والاجتماعية.

✓ الاهتمام بكل ما من شأنه ترقية الحياة في المؤسسة.

✓ ويكون الأستاذ مسؤولاً عن جميع التلاميذ الحاضرين الموضوعين تحت سلطته المباشرة في القسم طيلة المدة التي يستغرقها الدرس الذي يكلف بإلقائه في إطار التنظيم العام للمؤسسة وجدول التوقيت الرسمي.

✓ يكون الأستاذ مسؤولاً عن انضباط التلاميذ الموكلين إليه وعلى أمنهم ويلتزم بالتكفل بهم من بداية الحصة إلى نهايتها.

✓ لا يمكن للأستاذ أن يتكفل بقسم غير منصوص عليه في جدول خدماته أو أن يشغل قاعة أخرى غير القاعة التي عينت له إلا بعد موافقة مدير المؤسسة أو نائب المدير للدراسات.

✓ يمنع الدخول على الأستاذ في قسمه أثناء قيامه بالدرس باستثناء مدير المؤسسة والموظفين القائمين بمهمة التفتيش والتكوين والبحث والتوجيه والعون لجميع غيابات التلاميذ ويمكن لنائب المدير للدراسات ومستشار التربية الدخول على الأستاذ في قسمه إما بطلب منه أو بأمر من مدير الثانوية.

بالإضافة إلى المهام المذكورة بالنسبة للأستاذ ضمن مهامه كأستاذ فإنه يتولى مهام أخرى إذا هو بصفته أستاذ رئيس القسم أو أستاذ مسؤول على المادة وتتمثل المهام في:

9-1- مهام أستاذ رئيس القسم: يتولى أستاذ رئيس القسم في التعليم الثانوي المهام التالية:

- ✓ تنسيق عمل الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في القسم الواحد.
- ✓ القيام بمتابعة سلوك التلاميذ القسم وأعمالهم ونتائجهم.
- ✓ تنشيط التفكير الجماعي في المشاكل التي يلاحقها التلاميذ أو الأساتذة داخل القسم.
- ✓ المشاركة في خلق جو ملائم يحفز التلاميذ على بذل الجهد المتواصل ويدفع الأساتذة إلى تقديم عملا ناجح.

- ✓ يحضر مجالس الأقسام لكل فصل بالاشتراك مع الناظر ومستشار التربية.
- ✓ يعقد الأساتذة مسؤول والأقسام المتوازنة أو الأقسام ذات المستوى الواحد تحت رئاسة المدير اجتماعان للتنسيق والتشاور مرتين في الفصل الواحد، كما يشارك أستاذ رئيس القسم في كل مجلس تأسيسي يعقد للبحث في قضية منسوبة لتلميذ تابع للقسم الذي يشرف عليه ويمكن أن يبادر عند الحاجة يعقد اجتماع للأساتذة القسم الواحد وتهدف هذه الاجتماعات بصفة عامة إلى: التنظيم الأفضل للتعاون داخل القسم قصد تحقيق نجاحه أكبر لعمل الأساتذة وإقامة الجو المناسب والكفيل بتحسين قدرات التلاميذ.

9-2- مهام أستاذ مسؤول المادة في التعليم الثانوي:

- بالإضافة إلى المهام المرسومة لأستاذ التعليم الثانوي يتولى أستاذ مسؤول المادة بصفة خاصة ما يلي: (القرار الوزاري رقم 177).
- ✓ تنظيم التشاور بين أساتذة المادة الواحدة.
- ✓ التأكد من تطابق الطريقة التربوية المتبعة مع الأهداف والبرامج والتوجيهات الرسمية المتعلقة بتدريس المادة.
- ✓ المساعدة على استثناء الوسائل التعليمية والتجهيزات الضرورية لإعطاء تعليم ناجح واستعمالها بعقلانية.

✓ العمل على انسجام المقاييس والمناهج والكيفيات فيما يتعلق عمل التلاميذ وتقييمه ونقيطه.

✓ اقتراح ترتيب الأنشطة بكيفية منسجمة قصد الاستقلال العقلاني للتوقيت الأسبوعي المخصص للمادة.

✓ المشاركة في إعداد التوزيعات الخاصة بمضامين البرامج.

✓ تنفيذ الإجراءات التي يتطلبها العمل المشترك بين المواد، ويعرض الأستاذ المسؤول عن المادة على مدير المؤسسة رزنامة اجتماعات التنسيق والأيام التربوية الداخلية التي يتم إعدادها بالتشاور مع أستاذة المادة، ويعقد أستاذة مسؤول والمواد اجتماعات شهرية فيما بينهم ويجتمعون تحت رئاسة المدير مرة في الشهر واستنادا إلى المادة 70 زيادة على المهام أو القسم ويشاركون في تأطير عمليات التكوين التحضيري والتطبيقي وفي أعمال البحث التربوي التطبيقي.

يمارسون أنشطتهم في الثانويات، لاسيما في أقسام الامتحانات ويحدد نصاب عملهم بثمان عشر (18) ساعة من التدريس في الأسبوع.

الخلاصة:

استنادا إلى قانون الوظيفة العمومية والقرار المحددة لمهام أستاذ التعليم الثانوي فإن الأستاذ له مهام منوطة به كموظف ومربي ومعلم وناقل للمعرفة، فإن أداءه يتطلب مهارات ومعرفة وشخصية ذات مميزات لا تتوفر في موظف أو عامل آخر لدى التعليم والتربية بالفن عند الإغريق لما تتسم التربية من صعوبات في صقل وتربية الفرد أو النشأ فالأداء البيداغوجي لهذا الموظف تتدخل عوامل عدة لأدائه فالمعرف والمهارات غير كافية لتكوين أستاذ يقوم بجهد ومردود كبير، فالجانب المادي والمعنوي لهذا المربي تحدد مدى جودة ونوعية وفعالية أداءه.

الجانب التطبيقي

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

- 1- الدراسة الاستطلاعية
 - 2- المنهج المستخدم
 - 3- مجتمع وعينة الدراسة
 - 4- أدوات جمع البيانات
 - 5- إجراءات التطبيق الميداني للأداة
 - 6- الأساليب الإحصائية المستخدمة
- خلاصة

تمهيد:

تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة من أجل الوصول إلى الحقائق الموجودة في مجتمع الدراسة، عن طريق الميدان، حيث يمكننا من جمع البيانات وتحليلها وهذا كله لتدعيم الجانب النظري وتأكيد، وفي هذا الفصل نستعرض الإجراءات المنهجية التي اتبعناها وذلك بإعطاء فكرة حول مجال الدراسة المكاني، البشري والزمني بالإضافة إلى ذكر الأدوات المستعملة في جمع البيانات.

وكما هو معلوم أن الهدف من الدراسة الميدانية هو البرهنة على صحة الفروض أو خطأها، لذلك سنحاول أن نلم بجميع الإجراءات الميدانية قصد الوصول إلى الغاية التي تسعى إليها البحوث عموماً وهي الوصول إلى الأهداف المسطرة.

بعد دراستنا للجانب النظري سنحاول الانتقال إلى الفصل التطبيقي بدراسة الميدان على أرض الواقع حتى نعط منهجية علمية، وتم ذلك باستجوابنا للعينة التي حددناه للإجابة على فرضياتنا المقترحة.

1- الدراسة الاستطلاعية:

لا تختلف الدراسات الاستطلاعية في جوهرها عن الدراسات المسحية الوصفية إلا في أغراضها، ذلك لأنه لا تزال الكثير من الميادين السلوكية والاجتماعية جديدة، مما يشكل للباحث صعوبة في التعرف على المشكلات الجديرة بالبحث، حتى إذا أحس بالرغبة في بحث مشكلة ما أو ظاهرة معينة فإنه قد يجد صعوبة في صياغتها صياغة علمية دقيقة، أو في تحديد الفروض التي تساعد على الاتجاه مباشرة إلى الحقائق العلمية والبيانات التي ينبغي له أن يبحث عنها، ومن هنا أصبح إجراء الدراسات الاستطلاعية أمراً ضرورياً يلجأ إليه كثير من الباحثين. (محمد زيان عمر، 1983، ص 131، 130).

حيث يقوم الباحث بأداء دراسة استطلاعية تتعلق بموضوع البحث الذي يقترح إجراءه، وتهدف الدراسة الاستطلاعية إلى تعميق المعرفة بالموضوع المقترح، للبحث سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية وتجميع ملاحظات ومشاهدات عن مجموع الظواهر الخاصة للبحث، وكذا التعرف على أهمية البحث وتحديد فروضه، والبدء في وضع النقاط الأولى لتخطيط البحث الأهداف، الإطار وظرف البحث. (فضيل ديلو، 1995، ص 46، 47).

-إن الخطوة الأولى التي قمنا بها في بحثنا هي الدراسة الاستطلاعية التي لها أهمية كبيرة، حيث تعتبر القاعدة التي يبني عليها الباحث تصوراتهِ الأولية حول دراسته وميدان تطبيقها، وعن طريقها أيضاً يقوم بتفسير النواحي الخاضعة للدراسة، من الممارسة الميدانية المهنية للطلاب، وقد قادتنا دراستنا الاستطلاعية إلى بعض ثانويات ولاية البرج وقد اشتملت دراستنا هذه على عدة خطوات هي:

- الحصول على القبول من طرف قسم علم الاجتماع للقيام بهذه الدراسة.
 - الحصول على القبول من طرف بعض مدرء ثانويات ولاية البرج لإجراء دراستنا.
- وكان الهدف من هذه الدراسة هو:
- معرفة الصعوبات التي قد تواجه الباحث أثناء إجراء دراسة الميدانية.

- التعرف على ميدان تطبيق وإجراءات هذه الدراسة.
- قابلية أساتذة التعليم الثانوي لمساعدتنا على إجراء دراستنا.
- معرفة مدى صعوبة أو سهولة أسئلة الاستبيان المقدم.
- معرفة الوقت الذي يمكن أن نستغرقه لإجراء هذه الدراسة.
- معرفة هل استبيان المقدم مناسب لمستوى مجتمع البحث.

2- المنهج المستخدم:

المنهج هو طريقة تساعد في البحث ولا يستطيع الباحث العلمي الاستغناء عنه وبدون المنهج يكون البحث مجرد تجميع للمعلومات لا علاقة له بالواقع العلمي، ويختلف المنهج من دراسة إلى أخرى على حسب طبيعة ومشكلة موضوع البحث وتبعاً لاختلاف الباحثين وقدراتهم وإمكاناتهم، واستناداً إلى كتب المنهجية فإن المنهج الوصفي هو الأكثر كفاءة في الكشف عن حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها، وعليه يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً، لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج وتعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.

(بشير صابح الراشدي، 2000، ص 59)

وتماشياً مع أهداف وطبيعة موضوع الدراسة فقد اعتمدنا على تطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال محاولة التعرف على الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي.

3- مجتمع وعينة الدراسة

3-1- مجتمع الدراسة: تم تحديد مجتمع البحث بأساتذة التعليم الثانوي بولاية البرج، من

الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2023-2024.

3-2- عينة الدراسة: في دراستنا هذه فقد تم إختيار عينة عشوائية بسيطة، حيث تعطي هذه الطريقة لجميع مفردات مجتمع البحث نفس الفرصة في أن يكونوا من عينة البحث، وهذا ما يعطي صبغة الموضوعية لأداة الدراسة، وتضم عينة الدراسة (45) أستاذ من بعض ثانويات ولاية البرج، (15) منهم تم حذفهم لأنه تم إجراء عليهم الدراسة الاستطلاعية، ومنه تمثلت عينة الدراسة الميدانية في 30 أستاذ وأستاذة.

3-3- ضبط متغيرات الدراسة :

إذا عرفنا اقترانا على مجموعة القيم التي يأخذها المتغير س وذلك على الصورة ص=ق (س) (فإننا نسمي س متغيرا مستقلا وص متغيرا تابعا، حيث نحدد قيمة ص بمعرفة قيمة س، ولا يعني وجود مصطلح مستقل و"تابع" وجود علاقة سببية بينهما وقد يكون في العلاقة أكثر من متغير مستقل واحد مثل مستوى الطالب، في اقتران الطالب لسلعة ما نجد أنه يتوقف على عدة عوامل كالدخل، عدد المستهلكين والبيئة الاجتماعية لهم، وفي البحوث عادة ما يشار إلى المتغير الذي يعتقد بأنه يتأثر أو يعدل ببعض المعالجات بأنه متغير تابع بينما يشار إلى المتغير المستقل بأنه ذلك المتغير الذي يؤثر على نتائج التجربة ويقع تحت سيطرة الباحث متغير المعالجة فعلى سبيل المثال إذا كان الباحث مهتما بأثر تطبيق الجودة في منشأة صناعية ما على زيادة حجم المبيعات فإن حجم المبيعات في هذه الحالة يعتبر متغيرا معتمدا على المتغير المستقل تطبيق أنظمة الجودة. (فريد كامل أبو زينة، 2006 ، ص27، 28)

3-3-1- المتغير المستقل : هو المتغير أو العامل الذي يغير الباحث في مقداره ليدرس

الآثار المترتبة على ذلك في متغير آخر. (عبد الفتاح محمد دويدار، 2007 ، ص72)
والمتغير المستقل في بحثنا هو الخلفية الاجتماعية.

3-3-2- المتغير التابع :

هو المتغير الذي يتغير بتغير المتغير المستقل وهو ما ينعكس عليه آثار ما يحدث من تغير في المتغير المستقل، إذا كانت ثمة علاقة بين متغيرين (عبد الفتاح محمد دويدار، 2007، ص 72).

والمتغير التابع هو الأداء البيداغوجي.

4- أدوات جمع البيانات:

بما أننا بصدد معرفة الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي، وتماشيا مع طبيعة الموضوع فقد إعتدنا على الإستمارة، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أنسب الوسائل المستعملة وأكثرها شيوعا في الحصول على البيانات التي تكون كمنطلق أساسي للباحث من أجل الإجابة والتحليل على الأسئلة التي تم طرحها في بداية البحث، وتعرف الإستمارة على أنه النموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة البحث، وقد تم تصميمه بصورة تتسجم مع طبيعة الدراسة أهدافها و تكون من جزئيين هما كالتالي:

-الجزء الأول يحتوي على معلومات أولية تتعلق بمجتمع الدراسة وقد جاءت فيها بيانات تتعلق بالجنس والسن. الخ

-أما الجزء الثاني اشتمل على محورين رئيسيين تضمننا (20) سؤال تكون الإجابة عليه بنعم او لا.

4-1 الخصائص السيكومترية للأداة

-صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وجرى التحقق منه بتطبيقها على عينة استطلاعية بلغ عددها (15) من أفراد مجتمع البحث وقد تم حساب معامل الارتباط بيرسون

بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الموجودة في الاستبيان الخاص بالدراسة، و كان ذلك بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والجداول التالية توضح ذلك:

الجدول رقم (01): يوضح معاملات الارتباط بين كل سؤال من أسئلة المحورين في الاستبيان والدرجة الكلية لها.

المحور الثاني: الخلفية الاقتصادية		المحور الأول: الخلفية الاجتماعية	
معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
0.735	01	0.864	01
0.915	02	0.825	02
0.793	03	0.767	03
0.724	04	0.791	04
0.815	05	0.887	05
0.931	06	0.837	06
0.739	07	0.812	07
0.861	08	0.905	08
0.914	09	0.845	09
0.753	10	0.866	10

فمن خلال الجدول الموضح أعلاه :

- يبين معاملات الارتباط بين كل سؤال من اسئلة المحور الاول للاستبيان والدرجة الكلية له، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.767- 0.905)، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- يبين معاملات الارتباط بين كل سؤال من اسئلة المحور الثاني للاستبيان والدرجة الكلية له ، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.724- 0.931)، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- ثبات الاداة:

ويقصد بثبات الاداة أن تحصل على نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا طبقت أكثر من مرة في نفس الظروف المماثلة ، إن ثبات الاداة الدراسة كما عرفها الباحثون تعني " لو قمنا بتكرار الاختبار لمرات متعددة على الفرد لأظهرت النتائج شيء من الاستقرار ، وذلك بان يعطي الاختبار نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة تحت نفس الظروف ونفس الأفراد"، وللتحقق من ثبات الاداة الدراسة قام الباحث بحساب معامل ألفا كرومباخ بالنسبة لمحاور الاستبيان:

الجدول رقم (02): يبين قيم ألفا كرومباخ لكل محور من والاستبيان ككل الخاص

بالدراسة:

المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرومباخ
محور الخلفية الاجتماعية	10	0.866
محور الخلفية الاقتصادية	10	0.875
المجموع	20	0.865

- يتضح من خلال الجدول الموضح اعلاه أن معاملات الفا كرونباخ تراوحت بين (0.866-0.875) ، وهي معاملات مرتفعة و أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.865) ، وهي قيمة عالية تسمح بثبات النتائج التي سيتم التحصل عليها من استخدام هذا الاستبيان.

5-إجراءات التطبيق الميداني للأداة:

قمنا بإجراء دراستنا الأساسية على مجتمع البحث المكونة عينته من 30 مفردة موزعة على أساتذة التعليم الثانوي ببعض ثانويات ولاية البرج، من الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2024//203، حيث تم توزيع استمارات الاستبيان عليهم واسترجاعها، وكان هذا طيلة الفترة الممتدة من الأحد 05 ماي 2024م إلى غاية 19 ماي 2024م.

- وقد أعطى الباحث المشاركين في الدراسة فترة زمنية كافية للإجابة على الاستبيان لضمان الحصول على أكبر نسبة من الردود، كما حرص الباحث على تواصل الدائم معهم بهدف جمع مجموع الاستبيانات الموزعة عليهم، وبعد ذلك تم إدخال البيانات، ومعالجتها إحصائيا بالحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن ثم قيام بعملية تحليل البيانات واستخراج النتائج.

6-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم اجتماعية (SPSS) وبعد استكمال عملية جمع المعلومات المطلوبة من خلال استخدام أدوات جمع البيانات ثم تفرغها وتبويبها، لينتقل الباحثان إلى خطوة مهمة وهي اتخاذ القرار بخصوص أساليب الإحصائية المناسبة التي سيستعملها في عملية التحليل الإحصائي لهذه البيانات وفي هذه الدراسة تم اختيار مجموعة من الأساليب التي تتناسب والمنهج الوصفي وكذا الأهداف المرجوة والفرضيات المراد التحقق منها.

- معامل ألفا كرونباخ : لقياس ثبات عبارات الاستبيان .
- معامل الارتباط بيرسون : لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

- النسب المئوية والأوزان النسبية: وذلك لحساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان ككل، وحساب متوسطات الاستجابة لكل محور من محاور الاستبيان.
- المتوسط الحسابي : هو المعدل العام للبيانات الإحصائية التي تتعلق بالموضوع ويعتبر من أكثر أساليب الإحصائية أكثر شيوعا وهو احد مقاييس النزعة المركزية الذي يعنى بمدى انتشار الدرجات في الوسط وقد تم استخدامه بشكل واسع في هذا البحث.
- الانحراف المعياري: يبين التشتت الإجابات عن وسطها الحسابي إذ كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول المتوسط الحسابي .
- معامل الارتباط بيرسون: لدراسة العلاقة بين المتغيرين.
- اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن المطابقة لكل عبارة من العبارات المحور.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل بينا الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث من أجل ضبط الإجراءات الميدانية الخاصة بالدراسة، وكذا توضيح أهم الطرق والأدوات المستعملة في جمع المعلومات وتنظيمها، كما قمنا بعرض هذه الطرق والأدوات بالتفصيل وتوضيح كيفية استعمالها، بالإضافة إلى المجالات التي تمت فيها الدراسة من مجال مكاني وزماني، كما أننا حددنا كل من مجتمع وعينة البحث التي تمحورت حوله الدراسة، كل هذه الإجراءات تعمل على جمع المعلومات في أحسن الظروف وعرضها في أحسن الصور ولكن جمع هذه المعلومات ليس هو الغاية وإنما الغاية هي الوصول إلى نتائج مصاغة بطريقة علمية تساعد على إيجاد حلول للمشكلة المطروحة سابقا، وهذا الفصل ذو أهمية كبيرة في البحوث العلمية حيث أنه لا يخلو أي بحث من وجود هذا الفصل من بين فصول الدراسة، لأنه يعتبر الركيزة المنهجية التي يعتمد عليها الباحث لرسم خريطة عمل واضحة المعالم والأبعاد، كما أنه يحدد الإطار المنهجي والعلمي الذي يجب على الباحث أن يلتزم به ليعطي مصداقية علمية لبحثه.

وفي الأخير يمكن القول أن الباحث الذي يتبع هذه الخطوات والإجراءات أثناء إنجاز لبحثه يكون قد حقق خطوة كبيرة في إثبات صدق عمله وكذا توضيح الركائز العلمية التي اعتمد عليها للوصول إلى نتائج علمية ودقيقة يمكن الاعتماد عليها مستقبلا وحتى إمكانية تعميمها.

الفصل الثاني

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها

ثانياً: اختبار الفرضيات

1- نتائج الفرضية الجزئية الأولى تفسيرها ومناقشتها

2- نتائج الفرضية الجزئية الثانية تفسيرها ومناقشتها

3- نتائج الفرضية الجزئية العامة تفسيرها ومناقشتها

ثالثاً: استنتاجات عامة

رابعاً: توصيات واقتراحات

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها

سنتطرق في هذا الفصل الى معرفة آراء أفراد العينة حول موضوع دراستنا من خلال تحليل عبارات أبعاد كل محور بإستخدام:

- اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن المطابقة لكل عبارة من العبارات التي يحتويه هذا المحور، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أقل من قيمة كاي تربيع الجدولية.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- الوزن النسبي لمعرفة درجات الموافقة على العبارات والمحور ككل.
- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالإعتماد على أكبر قيمة متوسط في المحور.

الجدول رقم (03) يوضح مستوى التوفر:

والحكم على مستوى التوفر بإعتماد طول الفئة = (الحد الأعلى _ الحد الأدنى) / عدد المستويات

أي $0.8 = 5 / (5-1)$ ومنه وضع معيار .

الجدول رقم (04): يوضح قيمة الوسط المرجح والأوزان المئوية ودرجات الموافقة لمحاور الاستبيان :

الوسط المرجح	الأوزان المئوية	درجة موافقة
من 1- أقل من 1.8	0.2- أقل من 0.36	ضعيفة جدا
من 1.8 أقل من 2.6	0.36- أقل من 0.52	ضعيفة
من 2.6 أقل من 3.4	0.52- أقل من 0.68	متوسطة
من 3.4 أقل من 4.2	0.68- أقل من 0.84	عالية
من 4.2 أقل من 5	0.84- أقل من 100	عالية جدا

مجال	من 01 إلى	من 1.81 إلى	من 2.61 إلى	من 3.41 إلى	من 4.21 إلى 5
المتوسط الحسابي	1.80	2.60	3.40	4.20	
مستوى التوفر	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جداً

-اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سمر نوف)

لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من اجل تحليل إجابات أفراد العينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولاً أن نتعرف طبيعة توزيع البيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات حيث توجد أدوات إحصائية معلميه وغير المعلمية.

اختبار كاروف - سمر نوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا

جدول رقم 05 يبين التوزيع الطبيعي لاختبار (Kolmogorov-Smirnov)

الرقم	عنوان	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة Sig
1	المحول الأول:	0,744	0,088
2	المحول الثاني	0.512	0.056

قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اكبر من 0.05 فإن البيانات تتبع توزيع

طبيعي

ومن خلال الجدول رقم (11) نجد أن مستوى الدلالة sig اكبر من (0.05) لكل محور ، مما يدل على إتباع البيانات العينة للتوزيع الطبيعي.

السؤال الأول: هل تسهم الوضعية الاجتماعية المستقرة في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية؟

• وكان الهدف من هذه الإشكالية هو معرفة مدى مساهمة الوضعية الاجتماعية المستقرة في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية، وقد تم حساب ذلك بالاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري مع حساب الوزن النسبي لاستجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الأول " الخلفية الاجتماعية"، بالإضافة الى اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن المطابقة لكل عبارة من العبارات التي يحتويه هذا المحور، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أقل من قيمة كاي تربيع الجدولية.

الجدول رقم: (06) يوضح استجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الأول الخاص بالفرضية الأولى.

العبارة	متوسط الحسابي	انحراف المعياري	اختبار كا ² الاحصائي	القيمة الاحتمالية	درجة موافقة	الأهمية النسبية	الترتيب
01	4.17	0.913	9,23	0,010	عالية	83.4	01
02	4.03	1.217	20.72	0.000	عالية	80.6	02
03	3.50	1.036	7,84	0,170	عالية	70	06
04	3.27	1.143	12.25	0.000	متوسطة	65.4	10
05	3.77	1.278	16,10	0,001	عالية	75.4	05
06	3.93	1.172	14.21	0.000	عالية	78.6	03
07	3.80	0.925	17,70	0,000	عالية	76	04
08	3.47	1.196	14,52	0,001	عالية	69.4	08
9	3.56	0.784	15,94	0,000	عالي	72.36	07
10	3.70	0.863	11,70	,0030	عالي	74.42	06
المعدل العام	3.74	1.143	24.47	0.027	عالية	74.85	

درجة الحرية = عدد البدائل - 1 أي $1 - 2 = 1$

بالبحث في جداول

كا² عند درجة حرية = 1 ومستوى دلالة 0.05 نجد قيمة كا² الجدولية = 3.84

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية.

بناء على معطيات الجدول الموضح أعلاه، نسجل أن متوسط العام للفقرات قدر ب(3.74)، وانحراف معياري قدر (1.143)، وبما أن المتوسط الحسابي العام يقع بين (3.41 إلى 4.20) ، فهذا يشير الى أن المستوى الموافقة عالي بالإضافة الى ان الوزن النسبي المئوي قدر ب(74.85) يقع بين (0.68- أقل من 0.84) فهذا يشير الى أن درجة الموافقة عالية، كما بلغت قيمة كا2 المحسوبة الإجمالية لعبارات المحور الأول "24.47" وهي أكبر من قيمة كا2 الجدولية "3.84"، كما أن احتمال الخطأ "0.027" هو أقل من مستوى الدلالة "0.05"، مما يعني أن المحور الأول المتعلق بالخلفية الاجتماعية ذات دلالة إحصائية وإيجابية، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على هذا المحور، بمعنى ان الوضعية الاجتماعية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية.

السؤال الثاني: هل تسهم الوضعية الاقتصادية المستقرة في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية؟

وكان الهدف من هذه الإشكالية هو معرفة مدى مساهمة الوضعية الاقتصادية المستقرة في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية، وقد تم حساب ذلك بالاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري مع حساب الوزن النسبي لاستجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الثاني " الخلفية الاقتصادية"، بالإضافة اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن المطابقة لكل عبارة من العبارات التي يحتويه هذا المحور، حيث تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لكاي تربيع المحسوبة أقل من قيمة كاي تربيع الجدولية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم: (07) يوضح استجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية.

الترتيب	القيمة الاحتمالية	اختبار كا ² الاحصائي	الأهمية النسبية	درجة موافقة	انحراف المعياري	متوسط الحسابي	العبارات
06	,0000	21,58	72.6	عالية	0.999	3.63	01
09	0,000	28,647	70	عالية	1.106	3.50	02
08	0,000	38,00	70.6	عالية	1.106	3.53	03
07	,0000	26,00	71.4	عالية	1.073	3.57	04
10	0,000	38,94	71.4	عالية	1.073	3.49	05
01	0,000	37,17	74	عالية	1.088	4.20	06
05	0,000	12,765	75.4	عالية	1.165	73.7	07
04	,0000	20,82	76.6	عالية	1.020	3.83	08
03	0,000	29,52	81.4	عالية	0.828	074.	09
02	0,000	30,235	82	عالية	0.803	4.10	10
	0,001	32.53	69.6	عالية	1.072	3.48	المعدل العام

المصدر : من إعداد الباحثان انطلاقاً من مخرجات برنامج الحزم الإحصائية.

درجة الحرية = عدد البدائل - 1 أي $1 = 1 - 2$

بالبحث في جداول كا² عند درجة حرية = 1 ومستوى دلالة 0.05 نجد قيمة

كا² الجدولية = 3.84

بناء على معطيات الجدول الموضح أعلاه، نسجل أن متوسط العام للفقرات قدر ب(3.48)، وبانحراف معياري قدر (1.072)، وبما أن الحسابي العام يقع بين (3.41 إلى 4.20) ، فهذا يشير الى أن المستوى الموافقة عالي بالإضافة الى ان الوزن النسبي المئوي قدر ب(69.6) بالمائة، يقع بين (0.68- اقل من 0.84) فهذا يشير الى أن درجة الموافقة عالية، كما بلغت قيمة كا2 المحسوبة الإجمالية لعبارات المحور الأول "32.53" وهي أكبر من قيمة كا2 الجدولية "3.84"، كما أن احتمال الخطأ "0.001" هو أقل من مستوى الدلالة "0.05"، مما يعني أن المحور الثاني المتعلق بالخلفية الاقتصادية ذات دلالة إحصائية وإيجابية، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على هذا المحور، بمعنى ان الوضعية الاقتصادية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

1- نتائج الفرضية الجزئية الأولى تفسيرها ومناقشتها:

أولاً: الفرضية الجزئية الأولى: كلما كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ مستقرة كلما ارتفع مستوى الأداء البيداغوجي.

للتحقق من الفرضية الجزئية الأولى تم حساب ذلك بالاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري مع حساب الوزن النسبي لاستجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الأول " الخلفية الاجتماعية" بالإضافة الى اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن المطابقة لكل عبارة من العبارات التي يحتويه هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم: (08) يوضح النتائج الخاصة بالفرضية الأولى.

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار كا2 الاحصائي	القيمة الاحتمالية	مستوى الموافقة
الخلفية الاجتماعية	3.74	1.143	74.85	24.47	0.027	عالي

بناء على معطيات الجدول الموضح أعلاه، نسجل أن متوسط العام لل فقرات قدر ب(3.74)، وبانحراف معياري قدر (1.143)، وبما أن المتوسط الحسابي العام يقع بين (3.41 إلى 4.20) ، فهذا يشير الى أن المستوى الموافقة عالي بالإضافة الى ان الوزن النسبي المئوي قدر ب(74.85) يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية، كما بلغت قيمة كا2 المحسوبة الإجمالية لعبارات المحور الأول "24.47" وهي أكبر من قيمة كا2 الجدولية "3.84"، كما أن احتمال الخطأ "0.027" هو أقل من مستوى الدلالة "0.05"، مما يعني أن المحور الأول " الخلفية الاجتماعية ذات دلالة إحصائية وإيجابية، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى **عالي** على هذا المحور، بمعنى ان الوضعية الاجتماعية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية..

وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الجزئية الأولى والتي نصت على أنه كلما كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ مستقرة كلما ارتفع مستوى الأداء البيداغوجي.

2- نتائج الفرضية الجزئية الثانية تفسيرها ومناقشتها:

ثانيا: الفرضية الجزئية الثانية: كلما كانت الوضعية الاقتصادية للأستاذ مريحة كلما زاد مستوى الالتزام المهني والرضى الوظيفي للأستاذ.

للتحقق من الفرضية الجزئية الثانية تم حساب ذلك بالاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري مع حساب الوزن النسبي لاستجابات أفراد مجتمع البحث على عبارات المحور الثاني " الخلفية الاقتصادية" بالإضافة الى اختبار الإحصائي (كاي تربيع) لحسن

المطابقة لكل عبارة من العبارات التي يحتويه هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم: (09) يوضح النتائج الخاصة بالفرضية الثانية.

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار كا2 الاحصائي	القيمة الاحتمالية	مستوى الموافقة
الخلفية الاقتصادية	3.48	1.072	69.6	32.53	0,001	عالي

بناء على معطيات الجدول الموضح أعلاه، نسجل أن متوسط العام للفقرات قدر ب(3.48)، وبانحراف معياري قدر(1.072)، وبما أن الحسابي العام يقع بين (3.41 إلى 4.20) ، فهذا يشير الى أن المستوى الموافقة **عالي** بالإضافة الى ان الوزن النسبي المئوي قدر ب(69.6) بالمائة، وعليه فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة **عالية**، كما بلغت قيمة كا2 المحسوبة الإجمالية لعبارات المحور الثاني "32.53" وهي أكبر من قيمة كا2 الجدولية "3.84"، كما أن احتمال الخطأ "0.001" هو أقل من مستوى الدلالة "0.05"، مما يعني أن المحور الثاني " **الخلفية الاقتصادية ذات دلالة إحصائية وإيجابية**، أي أن أفراد العينة **يوافقون وبمستوى عالي على هذا المحور**، بمعنى ان الوضعية الاقتصادية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية..

وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الجزئية الثانية والتي نصت على أنه كلما كانت الوضعية الاقتصادية للأستاذ مريحة كلما زاد مستوى الالتزام المهني والرضى الوظيفي للأستاذ.

3- نتائج الفرضية العامة تفسيرها ومناقشتها:

- الفرضية العامة: هناك علاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي للأستاذ، فكما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه.

للتحقق من هذه الفرضية العامة وللكشف عن العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي للأستاذ، تم حساب معامل الارتباط بيرسون كما هو مبين في الجدول التالي حيث أن قاعدة الرفض والقبول هي إذا كانت قيمة 'r' المحسوبة أكبر من قيمة 'r' الجدولة عند مستوى الدلالة "0.05" ودرجة الحرية "28" فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية البديلة H0، حيث أن:

➤ H0: لا توجد علاقة إرتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة الحرية "28".

➤ H1: توجد علاقة إرتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة الحرية "28".

الجدول رقم (10) يبين معامل الارتباط بيرسون بين متغير الخلفية الاجتماعية والأداء

الوظيفي

المتغيرات	R المحسوبة	R الجدولية	مستوى الدلالة "Sig"
الخلفية الاجتماعية	0.4140**	0.3494	0.000
الأداء الوظيفي			

قيمة 'r' المجدولة عند مستوى الدلالة "0.05" هي 0.3494 (Correlation) **. **is significant at the 0.05 level (2-tailed**

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معامل الارتباط بيرسون المحسوب (0.4140) وهو أكبر من معامل الارتباط بيرسون المجدول الذي بلغ (0.3494) عند مستوى الدلالة "0.05" ودرجة الحرية "28"، كما أن احتمال الخطأ "0.000" هو أقل من مستوى الدلالة "0.05"، ومنه فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية البديلة H0، أي أنه **توجد** علاقة إرتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخلفية الاجتماعية و الأداء الوظيفي عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة الحرية "28"، كما أن تحقق الفرضيات الجزئية يدل على أنه كلما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه.

وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الرئيسية والتي نصت على أن هناك علاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي للأستاذ، فكلما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه.

ثالثاً: إستنتاجات عامة:

بعد دراسة موضوع الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي من وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي، وبتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة وبإستقراء الجداول وتحليلها وتفسيرها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بعض ثانويات ولاية البرج، جاءت نتائج دراستنا كالتالي:

- هناك علاقة إرتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة الحرية "28"، أي أنه كلما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه، وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الرئيسية والتي نصت على أن

هناك علاقة بين الخلفية الاجتماعية والأداء الوظيفي للأستاذ، فكلما كان الأستاذ في وضعية اجتماعية مستقرة ووضعية اقتصادية مريحة كلما تحسن الأداء الوظيفي لديه.

- أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى **عالي** على المحور الأول، بمعنى ان الوضعية الاجتماعية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية، وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الجزئية الأولى والتي نصت على أنه كلما كانت الوضعية الاجتماعية للأستاذ مستقرة كلما ارتفع مستوى الأداء البيداغوجي.

- أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى **عالي** على المحور الثاني، بمعنى ان الوضعية الاقتصادية المستقرة تسهم في التزام الأستاذ بإنجاز جميع وظائفه البيداغوجية وبدرجة عالية، وهذه النتائج التي توصلنا إليها تؤكد على صحة الفرضية الجزئية الثانية والتي نصت على أنه كلما كانت الوضعية الاقتصادية للأستاذ مريحة كلما زاد مستوى الالتزام المهني والرضى الوظيفي للأستاذ.

رابعاً: التوصيات والاقتراحات

*تحسين الخلفية الاجتماعية للأستاذ لارتفاع مستوى أدائه البيداغوجي

*تحسين الخلفية الاقتصادية للأستاذ للرضا والتزامه الوظيفي

*تحسين وضعية الأستاذ الاجتماعية لأداء دور فعال

*تطوير في برامج المادة العملية التعليمية وتعليمية المواد ومنحه الذوي الاختصاص

*زيادة في الحجم الساعي لمواد التشريع المدرسي لتمكين الأستاذ من هو منها أخلاقيات المهنة.

*يجب توفير متطلبات الحياة للأستاذ وحمايته من جميع الضغوطات داخل المؤسسات التربوية وفي المجتمع

*الحد من الاكتظاظ الزائد وذلك لتسهيل عمليه ضبط النظام داخل القسم وتسهيل عمل

الأستاذ

*تحسين الظروف المعيشية للأستاذ والاهتمام به ورفع مكانته الاجتماعية بإدراك المجتمع لقيمه ومجهوداته المبذولة في تنمية الطاقات البشرية ونقل الموروث الثقافي والحفاظ على القيم الاجتماعية والتأقلم والتكيف مع التغيرات العصر والتصدي لمختلف الأزمات الفكرية والاجتماعية وحتى الاقتصادية من خلال تنمية الفرد على قاعدة تهدف إلى بناء المجتمع *التوفيق بين متطلبات الأداء والتطورات التقنية والمعلوماتية ببناء إستراتيجية تدريبية وتكوينه تراعي احتياجات الأستاذ وقدراته وتطلعاته

* إتاحة نوعية التعليم الملائمة لبناء المستقبل لربط الأداء بالبنية التحتية التي تعتمد على تسطير الأهداف التعليمية والتربوية وربطها بالأهداف الاجتماعية وتنموية وإدماجها في ممارسات الأستاذ.

*الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأستاذ أثناء أدائه وبحث أهم المشكلات التي تواجهه في بيئته التعليمية والاجتماعية بصفة عامة ذلك بإعادة إنتاج بيئة ملائمة لعصر العولمة التي أحدثت تغييرات شاملة في مستويات عدة خاصة منها مفهوم التعليم ومسار العملية التعليمية

*إعادة النظر في أهميتها لأستاذ ودوره والاستثمار فيه كونها لفضل الأساسي في إعداد الأجيال ومواجهه تحديات المستقبل المطروحة على الساحة الدولية والمحلية *تطوير مفهوم التعليم والأداء التربوي والتعليم يتماشى مع احتياجات المتعلمين وقدراتهم ومستوياتهم التعليمية المختلفة

*الارتقاء بالأداء وفق متغيرات المناهج والمقررات التعليمية التي ينبغي تغييرها وتطويرها حتى تتماشى مع طموحات المتعلم ومتطلبات المرحلة التعليمية ومع المخططات التنموية في المجتمع

*إعادة النظر في النظام الاصلاح التربوي بصفة دقيقة وذلك ببناء فلسفة اصلاحية جديدة تعتمد على تحديث السياسات التعليمية واعادة بناء المشروع التعليمي وفق احتياجات

المجتمع و متغيرات العصر وأفاق المستقبل وإدماج الأستاذ في مختلف الاستراتيجيات المعدة لترقية التعليم والاداء

*رصد مختلف التغيرات التي تحدث في المنظومة التربوية على الصعيد المحلي والعالمي والوقوف على تأثيرها على مستويات الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ. وعلى مستوى المناهج والأساليب والمفاهيم والطرق المعتمدة في ممارسة العملية التعليمية

خاتمة

خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة الموضوع المتعلق بالخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي، والذي يعتبر ذو أهمية بالغة في المجتمع حيث تكمن أهميته في ما يمتلكه من تأثيرات على الفرد والمجتمع بصفة عامة ومستقبل الأجيال بصفة خاصة، ويرجع ذلك لما تفرضه الخلفية الاجتماعية من شروط تعمل على ضبط محددات الممارسة التعليمية وفعالية الأداء التعليمي للأستاذ الذي يرتبط بالضرورة بعمليات بناء شخصية الفرد وبناء القاعدة الفكرية للأجيال وتنمية الرأسمال البشري الذي بدوره يعكس مدى اهتمام المجتمع بالنهوض، ويعكس الخلفية الفكرية والنظرة المستقبلية للواقع المراد بلوغه بالإضافة إلى أنه ينطلق أيضا في أهميته من الإمكانيات الفكرية التي تعتمد أسلوب التحليل والبحث عن العوامل الأكثر فعالية في بناء قاعدة بشرية فعالة وفهم الواقع المستحدث في إعدادها لتكون الأساس في عملية التغيير والتشييد في إطار ما يفرضه الواقع الاجتماعي العام من تغيرات وتطورات تشكل أساسا وحدودا منظمة ومنضبطة في ترتيب الأولويات الفكرية والاجتماعية في بناء السلوك الإنساني الفاعل في ظل الخلفية الاجتماعية الراهنة ذات الطابع الإيجابي.

إن هذا الوضع بصفة عامة يشير إلى أن الموضوع بالغ التعقيد من حيث الطرح والفهم والمعالجة وليس بالأمر السهل أن نمتلك الاستطاعة على تقديم فهم واضح ومعمق حول الحركة الاجتماعية لأداء الأستاذ في ظل عالم شديد التغيير والتطور خاصة في أبعاده المعرفية والتعليمية، والتي باتت تشكل بالفعل أحد أهم الاستراتيجيات التي يراهن عليها المجتمع كأساس للاستثمار في المورد البشري، كما أنه يعكس التطلعات الفكرية للمستقبل والتخطيط والإعداد له، غير أن الإشكال الذي تجلى لنا خلال مجريات هذا البحث يتمحور حول بحث الأبعاد المنهجية التي تشكل الانطلاقة الأولى في البناء والتي تستدعي التشخيص الفعلي المتواصلة، ويرجع ذلك بالضرورة إلى صعوبة تحليل ظاهرة الخلفية الاجتماعية التي تدفعنا في هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتشخيص مختلف التحولات التي

طرأت على أداء الأستاذ في إطار محيطه الاجتماعي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والاجتماعية، وفي إطار التفاعلات التي تحدث بشكل مستمر وديناميكي في المحيط التربوي الذي ينتج في تفاعله مجموعة من الظروف التي تسمح للأستاذ بأن يكون شخص فاعل ومرن يستطيع أن يقوم بأدواره في ظل هذه الخلفية نتيجة ما تحدثه من علاقات واتصالات ومواجهات وضغوط وتأثيرات، وللوصول إلى المعرفة بدقة وكفاءة توجب تتبع تأثيرات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية على أداء الأستاذ كما أن إدراك المجتمع الأدوار التي يؤديها في إطار عالم شديد التغير تساهم عام في الوقوف على أهمية الأداء الفعال والبناء، خاصة في المرحلة الثانوية لاعتبارها من أهم المحطات التي ينمو خلالها السلوك الإنساني وتحدد وفقها المظاهر العامة لفعالية الجيل الجديد في بناء مستقبل المجتمع والوقوف على المبادئ العامة التي تساهم في عودة السلوك الاجتماعي العام إلى الفعل الحضاري، الذي يتطلب تقديم قراءة نقدية لجميع جوانب الحياة الاجتماعية في حركتها نحو التقدم ومن حيث حالة الثبات التي تسود مقوماتها متخذين في ذلك درجة الاعتماد على الذات في بناء عناصر داخلية تثري حركة التحول والتغير نحو الأمام، والمطالبة بتحقيق الفعل التربوي القائم على المساواة في التنمية الشخصية واستخدام كل العناصر الداخلية والوسائل المتاحة نتيجة التطورات العلمية والمعرفية التجديد والاستمرارية، وما يهم لأن في هذا الموقف كله هو مستقبل النشاط التربوي والتعليمي للأستاذ الذي يعتبر آلية وإستراتيجية فعالة في بناء المجتمع واستمراره في إطار عالم متميز بالتنافسية اللامحدودة.

كما نرصد من خلال محاولتنا العلمية إلى فهم وبيان الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بأداء أستاذ التعليم الثانوي وممارساته العملية التعليمية منذ الاستقلال إلى غاية الآن وما مر به المجتمع الجزائري من تغيرات ومحاولات للإصلاح، الأمر الذي يساعدنا على فهم واقع الأداء وكيفيات تغييره في ظل الوضع الاجتماعي العام والذي نشأ فيه وتطور ضمن متغيراته، ذلك لأن البحث في المحيط التربوي لا يمكن أبدا أن يقدم لنا سبل لفهم

وتشخيص واقع ممارسة الأستاذ لأدواره وأدائه التربوي والتعليمي على النحو المرغوب لأن متغيرات الوضع كثيرة وأبعاده معقدة لا يمكن النظر فيه دون التعمق في المحيط الاجتماعي الذي نشأ فيه والمعد لبناء أجياله، لذلك تطلب الموقف إعادة النظر في طريقة الطرح عندما حان الوقت لاقتراح مسارات جديدة في بحث هذه المسألة ومع ذلك لا يزال البحث الأساسي يتطلب الوقوف على الكثير من الحقائق التي يتم استخدامها في التعرف على تطور وجهات النظر المتداولة حالياً في محاولات فهم حركة العملية التعليمية وأداء الأستاذ في المؤسسة ويتم على أثارها تحديد مصادر التنمية والتطوير لكفاءات الأستاذ حتى يكون أكثر إطلاع على إجراءات التدفق المعرفي والتطور التقني والتغيرات المتلاحقة لكفاءات الأستاذ حتى يكون أكثر إطلاع على إجراءات التدفق المعرفي والتطور التقني والتغيرات المتلاحقة في الواقع الاجتماعي الذي يستدعي إرساء معالم البنية التعليمية التي توفر وسيلة لفهم الآليات والميكنزمات المتحركة في عملية تحديد الأولويات في بناء القاعدة التعليمية والتربوية بصورة ذاتية تنطلق من عمق الظروف الاجتماعية المتاحة.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى أن الأستاذة مدركين وبصورة واعية أن الأداء التربوي والتعليمي يتغير وفق الظروف المحيطة وحسب درجة التغير واستعداداتهم ومدى تهيئتهم لمواجهة التحديات المحلية المتلاحقة، والتي أصبحت تعتمد على التغيير المستمر كضرورة ملحة للتكيف مع مختلف التغيرات والتحويلات المصاحبة لعمليات الإصلاح والتحديث والحركة الطبيعية في تقدم المجتمع والمنظومة التعليمية، والتي أصبحت أهم آلية في بناء الفرد والمجتمع وقاعدة لقياس التقدم الحضاري.

وفي هذا الإطار نستطيع القول بأن أداء الأستاذ هو عملية متكاملة العناصر تهدف إلى تطوير مجموعة مترابطة ومتفاعلة من الوسائل والجوانب البيداغوجية قصد الوصول إلى الجودة والنوعية في التعليم المبنية أساساً على قدرات واستعدادات الأستاذ، باعتباره رأس مال بشري يفرض نفسه في المجتمع الحديث كرهان إستراتيجي وفاعل حيوي وعامل حاسم لما

يمتلكه من رصيد معرفي وخبرات مكتسبة وقدرات على إعادة توجيه مسار المجتمع بناء على إعادة ضبط وإنتاج عناصر التجديد التربوي الذي يتحكم في تقدم الفرد والمجتمع، وهو بذلك يشكل فاعل حاسم في تحقيق طموحات الأجيال وتلبية احتياجات المجتمع في عملية التنمية، كما أنه رهان تحقيق التنافسية والاستمرارية والتكيف الحضاري الذي يستدعي مواجهة العناصر الثقافية الدخيلة من خلال إنتاج عناصر التجديد والقوة في العناصر المحلية.

وعليه يخضع كل من أداء الأستاذ والعملية التعليمية بصفة عامة في حركتهما وتطورهما لمبدأ التغيير كونه الأساس الذي يقوم عليه سلوك الإنسان وتوجيهاته وأفكاره، وعليه ينطلق الفعل التربوي وأداء الأستاذ لأدواره التعليمية والتربوية من حقيقة أن التغيير عملية ضمنية تكمن في حقائق البنى سواء كانت بنى اجتماعية أو فكرية أو سلوكية، أي ينبغي بناء مخططات العمل انطلاقاً من واقع اجتماعي وتربوي وسلوكي وفكري متغير ذلك لأن الأداء في حد ذاته أكثر من عملية تلقين فهو سلسلة من الاستراتيجيات المنظمة والموجهة إلى تنمية سلوك المتعلم وقدراته الفكرية والعقلية والعلمية وبناء مهاراته الإدراكية وصقل مواهبه وضبط اتجاهاته ومداركه واستعداداته نحو المستقبل وتحديد أولوياته وتوسيع بدائله وأساليبه في بناء مستقبله، وعليه يمكن أن يعتبر أداء الأستاذ في هذا الإطار فعل استثنائي والتزام كبير ومسؤولية يؤديها اتجاه الفرد والمجتمع، وفق ما يدركه المجتمع المتغير الذي يستدعي إعداد صيغة جديدة للتدريس والأداء تكون بعيدة عن النماذج التقليدية التي اتضح قصورها بشكل جلي أمام التحديات التي تفرضها حركة التغيير داخل المجتمع، والتي أدت إلى ظهور فجوة تعليمية بين ما هو كائن ما يجب أن يكون فبالرغم من التطورات المتلاحقة والتربوية تسير نحو اتجاهين متعاكسين مشيرة بذلك إلى واقع يترجم حرفياً تراجع وتدني مستويات التعليم ومخرجاته مقابل استثمارات موسعة في البنية التعليمية والتربوية والإصلاحات المتواصلة في المناهج واستخدام الإمكانيات التربوية والتعليمية الحديثة.

كما تلعب التفاعلات التربوية والاجتماعية ذات التغيير المستمر دورا بارزا في إعادة توجيه مستويات الإدراك نحو مفهوم الأداء الذي يؤديه الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية، والذي يمكن اعتباره وفق هذه القراءة على أنه فعل نشط يضم العديد من الممارسات المنظمة والهادفة والمخطط لها ذات الطرح العلمي الفعلية التي تهدف إلى بناء الآليات التطورية والتجديد الفعال للفرد والمجتمع وبذلك يصبح عملية تحمل في ذاتها عناصر تطورها وتجدها التي تسمح الأمر بالخروج من الحالات العادية وحالة الجمود إلى حالة التغيير والبناء الفعال المواكب لشروط العصر ومتغيراته، وعليه يطرح الأداء التربوي والتعليمي في هذا الإطار في صيغة هي أكثر أهمية من أي عملية اجتماعية أخرى ويصبح بذلك التركيز على تدريب الأستاذة ضرورة ملحة في المجتمع حتى يمتلكوا القدرة في التغلب على أوجه القصور في التعليم التقليدي والارتقاء به إلى تعليم أكثر فعالية والعلمية، وعليه يخرج المجتمع الجزائري من دائرة الفعاليات التعليمية المشكوك فيها والموضوعة محل المساءلة المجتمعية، والتوجه نحو الطروحات الراهنة ومع ديناميكية المنظومة الاجتماعية والتربوية وتفاعلاتها مع العالم الخارجي ومع أبعادها الداخلية.

وعليه وفي إطار هذا الطرح نستطيع مما سبق ذكره أن نصل إلى حقيقة مفادها أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري في مختلف المحطات التاريخية التي عقيت الاستقلال إلى يومنا هذا، أدت إلى التأثير بشكل كبير على البنية التربوية وعلى العملية التعليمية بصفة عامة، كما أنها أحدثت تحولات كبيرة في مستويات أداء الأستاذ خاصة أستاذ التعليم الثانوي الذين يعتبرون من أهم الفاعلين في بناء الشخصية الفردية والاجتماعية للأجيال، وفي هذا الإطار وأمام التطورات والتغيرات المصاحبة للمجتمع الحديث أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم الأداء ومقوماته كما أصبح من الضروري إعادة إدراك هذا المفهوم وفق سياق جديد يندرج ضمنه آلية التفعيل الذاتي للمقومات البنائية الداخلية حتى يستطيع المجتمع بذلك امتلاك القدرة على التكيف مع الواقع

الديناميكي للمجتمع وللنظام التربوي والتعليمي، للخروج من حالات التوتر التي يعانيها التعليم في الجزائر والارتقاء به من خلال عمليات التجديد الذاتي، وعليه ينبغي التركيز على بحث وتحليل الواقع المتغير وحركة التغير التي أثرت على النظام التعليمي وعلى الأداء التربوي ومختلف أدوار الأستاذ للعمل على تنمية إمكانياته وقدراته والارتقاء به حتى يتمكن من مواجهة التحديات المفروضة على الفرد والمجتمع لاعتبار أن التعليم رهان الدولة والمجتمع في عمليات التقدم والبناء وبذلك يكون الأداء التربوي والتعليمي هو آلية إرساء قواعد التنمية والتشييد في ظل واقع اجتماعي شديد التغير والتطور.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع والمصادر:

- المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم محمد المحاسنة: إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار حرير، البحرين، 2003
- 2- أحمد أحمد عوض: علم النفس التربوي وصعوبات التعلم، المكتب العلمي للكمبيوتر النشر والتوزيع
- 3- أحمد حسين اللقاني: المناهج بين نظرية وتطبيق، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1995
- 4- أحمد محمد الطيب: الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث الأزرقية الإسكندرية، ط1، 1999
- 5- الخزامي عبد الحكيم أحمد: تكنولوجيا الأداء من التقييم إلى التحسين تقييم الأداء الاجتماعي، ط1، مكتبة ابن سينا القاهرة، مصر، 1999
- 6- المفتي كمال جعفر: الرقابة وتقييم الأداء معهد الإدارة الحكمة، ط1، الرياض، (د.ت) الأردن.
- 7- بدر حامد أحمد: السلوك التنظيمي، دار القلم، الكويت، ط1، 1982
- 8- بشير التجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 9- بشير صابح الرشيدي: مناهج البحث التربوي، رؤى تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، 2000.
- 10- جابر عبد الحميد جابر: مدرس القرن الواحد والعشرون الفعل، المهارات والتنمية المهنية، ط1، الفكر العربي، مصر القاهرة، 2000
- 11- دروس في التربية وعلم النفس: مديرية التكوين والتربية خارج المدرسة، مديرية الفرعية للتكوين، 1973-1974
- 12- شعلان الشمري: مفاهيم في الإدارة، ط1، 2012
- 13- عاشور أحمد عاشور: إدارة الأفراد والقوى العاملة، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1989
- 14- عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001

- 15- عبد الفتاح محمد دويدار: مناهج البحث في علم النفس، دار المعارف، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2007.
- 16- عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.
- 17- عبد المطلب أمين القريطي: في الصحة النفسية دار الفكر العربي، ب ط، الإسكندر، 1998.
- 18- عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع الصناعي، النشأة والتطورات الحديثة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، ط1، 1999.
- 19- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سيولوجية مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.
- 20- فاخر عاقل: علم النفس التربوي، دار العلم للملايين، ط9، 1992.
- 21- فريد كامل أبو زينة: مناهج البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.
- 22- فضيل دليو: دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، دروس جامعية، الجزائر، 1995.
- 23- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضرية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 24- محمد أمين الفتى: معالم تربوية (سلوك التدريس)، مؤسسة الخليج الغربية، 1996.
- 25- محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الجزائر، ط4، دار الشرق، السعودية، جدة، 1983.
- 26- محمود زيدان: علم النفس التربوي، دار الشروق، ط2، القاهرة، 1985.
- 27- مصطفى عشوي: علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة، مصر، د.ط، 1992.
- 28- معن خليل عمر: البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 1999.
- 29- معن خليل عمر: التغيير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

- 30- معن خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998.
- 31- ناجي السيد عبده: الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية، دار الفكر العربي، 1979
- 32- ناصر ثابت: دراسة في علم الاجتماع التربوي، مؤسسة الرسالة للطباعة، ط9، الأردن، 1998
- 33- يونس عبد الغفور: دراسات في الإدارة العامة، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1967
- 34- محمد عبد الحفيظ السوسي: "التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 .
- **المجلات والدوريات:**
- 1- غازي ضيف الله رواقه: تقويم الأداء التدريسي للمعلمين حديثي التخرج من كليات التربية والمعلمات في سلطنة عمان، مجلة جامعة دمشق، ع 2، كلية التربية، جامعة اليرموك، سوريا، 2005
- 2- مجلة قضايا التربية: الوسائل التعليمية، ع 13، 1999
- **المعاجم والقواميس:**
- 1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (د.ط)، مكتبة لبنان، بيروت، سنة 1993
- 2- الفيروز الإيادي مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، ط2، مجلد 1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1987
- **الرسائل والأطروحات:**
- 1- العوامة عمر عبد الحافظ: الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسات العامة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1990
- 2- بوعطيط جلال الدين: الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي، ماجستير في السلوك التنظيمي وتسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008
- 3- حسين عبد القادر: الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012

- 4- سارة مرابط زينب رحومة: الصورة الاجتماعية للمعلم وانعكاساتها على أدائه الوظيفي،
مذكرة ماستر في علم الاجتماع التربوية، جامعة الوادي، 2014-2015
- 5- كمال بوناح: السياسات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية،
رسالة موجهة لنيل شهادة الدكتوراة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001
- 6- محمد سليمان البلوي: التمكين الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لدى معلمي المدارس
الحكومية في محافظة الوجه المملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم، رسالة الماجستير،
جامعة مؤتة، 2008
- 7- نور الهدى عكيشي: المكانة الاجتماعية للمعلم ودورها في العملية التربوية، مذكرة ماستر
في علم الاجتماع التربوية، جامعة الوادي، 2013-2014
- المناشير والقرارات:
- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون الأساسي الخاص بعمال قطاع التربية،
المتتم مرسوم تنفيذي رقم 05-168 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 7 مايو
2005 المادة 56
- 2- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية، القرار الوزاري رقم 177، المحدد لمهام
الأساتذة في التعليم الثانوي والأساسي المؤرخ في 02/03/1991
- 3- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية، القرار الوزاري رقم 153، المحدد لمهام
الأساتذة في التعليم الثانوي والأساسي المؤرخ في 26/12/1991
- المواقع الإلكترونية:
- www.moqatel.com/wfprog/cseturl.ex?!D...2

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول:

الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي

دراسة ميدانية لعينة من أساتذة التعليم الثانوي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع التربية

أساتذتنا الأفاضل: تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد المذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، تهدف هذه الاستمارة إلى جمع البيانات لدراسة الخلفية الاجتماعية للأستاذ وعلاقتها بالأداء البيداغوجي، نرجو منكم التعاون من خلال الإجابة عنها بكل موضوعية.

علما أن إجاباتكم سوف تحاط بالسرية ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي.

الخلفية الاجتماعية

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن:
- 3- هل أنت متزوج: نعم لا
- 4- الزوجة: عاملة مأكثة بالبيت قطاعات أخرى قطاع التربية
- 5- هل لديك أولاد: نعم لا
- 6- هل ترى أن الزوجة المأكثة بالبيت تساعدك في تحسين أدائك البيداغوجي نعم لا
- 7- هل تؤثر حياتك الخاصة على التحضير الجيد للدروس: نعم لا
- 8- هل لديك سكن: وظيفي خاص كراء عائلي
- 9- مكان العمل: بعيد من السكن قريب من السكن
- 10- الشهادة أو المؤهل العلمي:

الخلفية الاقتصادية

- 1- الأجر: من 3 ملايين إلى 4 ملايين من 4 ملايين إلى 5 ملايين من 5 ملايين إلى 6 ملايين
- 2- هل تستطيع أن توفر من الأجر: نعم لا
- 3- هل تملك سيارة: نعم لا
- 4- هل تملك سكن: نعم لا
- 5- هل تفتني وسائل بيداغوجية من حسابك الخاص: نعم لا
- 6- هل يمكنك إجراء رحلة سياحية: نعم لا
- 7- هل تمارس نشاط آخر: نعم لا
- 8- هل ترى أن راتبك يتيح لك الالتزام بالأنشطة المهنية في مؤسستك نعم لا
- 9- هل تشعر بالرضا في المؤسسة التي تعمل بها نعم لا
- 10- هل ترى أن مهنتك كأستاذ تتيح لك مكانة في المجتمع نعم لا
- 3 أيام أسبوع 15 يوم